itfc

المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

التقرير السنوي

توسيع دائرة العلاقات

1435H
2013-2014

عضو مجموعة
البنك الإسلامي للتنمية

توسيع
دائرة العلاقات

أتمت المؤسسة عامها السابع منذ إنشائها، بنجاح ملموس سجل في مجالي تمويل التجارة وتنميتها. على مر السنين، نمت المؤسسة لتصبح منظمة قوية برأس مال واحتياطي سليم. فقد قامت بمضاعفة عمليات التجارة لمحفظتها المتنوعة، وابتكار منتجات مالية جديدة، وزيادة العائدات والأرباح خلال الأعوام الماضية.

يعكس هذا التقرير السنوي باستعمال فكرة توسيع دائرة العلاقات، النمو في الأعمال الحالية والنجاح في الوصول لأسواق جديدة وتوزيعات جغرافية مختلفة لمحفظة تمويل التجارة بالإضافة إلى التعاون مع شركاء تطوير دوليين وإقليميين لدعم زيادة تنمية التجارة البينية.

ستستمر المؤسسة في توسيع دائرة علاقاتها ووجودها فيما يخص نشاطاتها الأساسية لتمويل التجارة وتنميتها. كما ستسعى المؤسسة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بزيادة التنوع لمحفظتها، محققة بذلك هدفها الرئيسي ألا وهو تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقوية القدرات الداخلية من أجل سرعة الاستجابة للمتغيرات وخلق النمو المستقبلي

02 خطاب مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة

03 كلمة الرئيس التنفيذي

06 الهيكل التنظيمي، والحوكمة

09 إدارة المخاطر

12 الركائز الاستراتيجية للمؤسسة

13 رسالة المؤسسة/رؤية المؤسسة

14 البيئة الاقتصادية والتجارية

المزيد من التوسع واستمرار دعم التجارة في الدول الأعضاء

19 ترسيخ وجود المؤسسة من خلال تنويع أكبر لمحفظة أعمالها

22 استمرار الالتزام بدعم الدول الأعضاء

23 زيادة التواجد الإقليمي من أجل تقديم خدمات أفضل للدول الأعضاء

25 الوصول إلى المزيد من الأموال لتمويل السلع الاستراتيجية والدول الأعضاء الأقل نموا والشركات الصغيرة والمتوسطة

الشراكة والتعاون

28 توسيع دائرة الشراكة من أجل زيادة التمويلات التجارية التي تقدمها المؤسسة

28 تحسين قدرة المؤسسة على إدارة الموارد

28 تعزيز التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

30 اللجنة المعنية بشؤون التجارة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (GTRC)

إعادة تحديد أولويات تنمية التجارة لزيادة فاعليتها

32 برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة (TCPP)

32 آليات التعاون من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي

35 الشراكة من أجل التجارة وبناء القدرات المعرفية

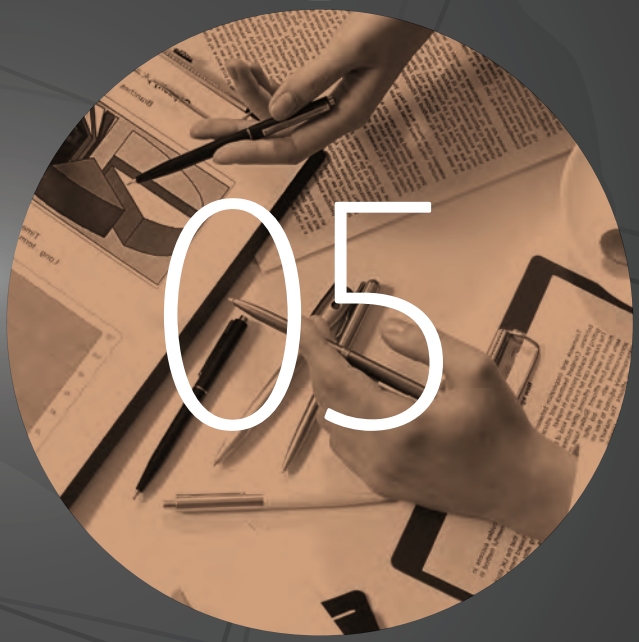

66-37 القوائم المالية المدققة

ملاحق

68 ملحق 1 - بيانات مساهمي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

70 ملحق 2 - العمليات التجارية المعتمدة والقطاعات المُمَوّلة لعام 1435هـ

72 ملحق 3 - عمليات التمويل المعتمدة لصالح الدول الأعضاء الأقل نموا في عام 1435هـ (بملايين الدولارات)

73 ملحق 4 - نبذة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

75 ملحق 5 - جوائز

1

تقوية القدرات الداخلية من أجل سرعة الاستجابة للمتغيرات وخلق النمو المستقبلي

خطاب مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

معالي رئيس الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،

بالإشارة إلى المادة 26(1) من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وبالإنابة عن مجلس إدارة المؤسسة، يشرفني أن أقدم لأعضاء الجمعية العامة الموقرين التقرير السنوي للمؤسسة لعام 1435هـ (2013-2014م) حيث يبرز هذا التقرير أنشطة المؤسسة وإنجازاتها والقوائم المالية المدققة الخاصة بهذا العام والذي انتهى في 1435/12/30هـ (2014/10/24م).

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام،

د. أحمد محمد علي
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد أكملت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بنجاح العام السابع من تواجدها في أسواق التمويل التجاري وتنمية التجارة، وقد أولت المؤسسة خلال هذه الأعوام عناية خاصة بتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي من المتوقع أن تقترب من المستهدف والذي يبلغ 20% بنهاية عام 2015. خلال الأعوام الماضية نمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وأصبحت مؤسسة قوية فيما يتعلق برأس مالها الإجمالي واحتياطياتها (17،7 بالمائة)، كما ضاعفت المؤسسة عمليات التمويل المتنوعة التي تقوم بها، وطورت منتجات تمويلية جديدة وزادت أرباحها. ومن ثم، فإنه من دواعي سروري أن أقول إن المؤسسة تتوقع أن تزيد احتياطياتها خلال عامين إلى 25% من رأس المال، مما سيمكنها من بدء دفع أرباح المساهمين.

وقد زاد إجمالي عمليات التمويل التجاري التي تمت خلال عام 1435هـ (2013-2014م) عن 5 بليون دولار، ويأتي هذا في الأساس بسبب تنوع قاعدة العملاء والسلع الممولة من جانب المؤسسة. وخلال الأعوام السبعة الماضية بلغ إجمالي العمليات التجارية 24،95 بليون دولار، وبلغت السحوبات 18،24 بليون دولار، بينما تم حشد موارد مالية بمقدار 15،05 بليون دولار من السوق.

وكما هو عهدنا مع المؤسسة في السابق، فقد استمر التعاون وتنمية التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي هو التركيز الأساسي للمؤسسة خلال هذا العام، حيث قامت المؤسسة بالتعاون مع شركائها التنمويين على النطاقين الإقليمي والدولي بتقديم الدعم لتوسيع نطاق التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي. كما تشارك المؤسسة في اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) وفريق عمل التجارة للكومسيك، كما تسهم المؤسسة في الجهود التي تقوم بها المجموعة التشاورية لتعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ البرنامج التنفيذي واستراتيجية التجارة الخاصة بلجنة كومسيك. كما أن المؤسسة ممثلة في مجموعة خبراء منظمة التجارة العالمية والتي تراجع بشكل دوري أوضاع التجارة العالمية وظروف الأسواق وإنجازات المؤسسات ومشكلات التجارة وحلولها وتعنى أيضا باستشراف مستقبل التجارة.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن مجلس إدارة مشروع مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS) قد اجتمع مرتين خلال هذا العام. وبرنامج AfTIAS هو مشروع ريادي يضم عدة مانحين (7) ويضم الكثير من الدول (22 دولة) إلى جانب العديد من الوكالات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التجارة بين الدول العربية من خلال دعم التنافسية بين الشركات وتسهيل الإجراءات والتداولات التجارية.

وقد عملت المؤسسة عن كثب مع المؤسسات الأخرى الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أجل الاستثمار المتبادل للخبرات ونقاط القوة وذلك لخدمة الدول الأعضاء بطريقة أكثر فعالية وفاعلية. علاوة على ذلك، تقود المؤسسة اللجنة المعنية بشؤون التجارة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (GTRC) والتي تهدف إلى تنسيق وتنظيم أنشطة المجموعة من أجل تعزيز التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي، وتوفير منبر للعصف الذهني في القضايا والمبادرات المتعلقة بالتجارة.

في النهاية، أود أن أوجز ما تقدم وأقول إن المؤسسة تمضي على طريق النمو والرخاء. وهي في نفس الوقت تبني جسور التواصل والشفافية من خلال الأنشطة الأساسية التي تقوم بها لتمويل وتنمية التجارة، وهي تتفانى كل عام من أجل تحسين ورفع أداء عملياتها وذلك لتحقيق تطلعات الدول الأعضاء.

د. وليد عبدالمحسن الوهيب
الرئيس التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة*

معالي الدكتور
أحمد محمد علي

سعادة الأستاذ
عبد الرحمن راوية

سعادة الأستاذ
على حمدان أحمد

سعادة الأستاذ
برهان الدين أكتاش

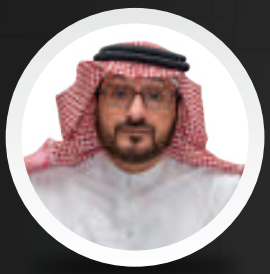

سعادة المهندس
فهد بن عبد اللّه النويصر

معالي الدكتور
حمد بن سليمان البازعي

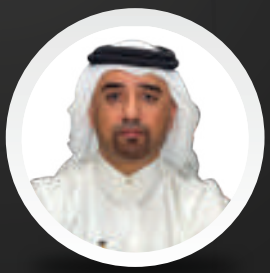

سعادة الأستاذ
خالد عبد الرحمن المفتاح

سعادة الأستاذ
محمد حسين مهراني

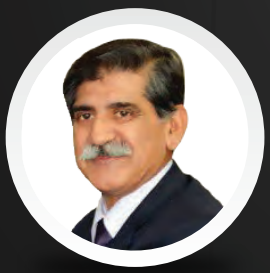

سعادة الأستاذ
محمد سالم سيثي

سعادة الأستاذ
موسيز كاقوا

سعادة الأستاذ
سعود بن عبد اللّه السياري

*الأسماء حسب الترتيب الابجدي باللغة الانجليزية ، كما في تاريخ 16 .12. 2014

فريق إدارة المؤسسة

الصف الأمامي من اليسار لليمين: **أ. أبو جالو**، مدير عام العمليات؛ **أ.نظيم نوردالي**، مدير عام إدارة تمويل الشركات و التمويل المهيكل؛
المهندس هاني سالم سنبل، نائب الرئيس التنفيذي؛ **الدكتور وليد الوهيب**، الرئيس التنفيذي؛ **أ.مهنى صبيح**، مدير عام الخزانة؛
أ. محمد السيد، مدير وحدة تطوير الاعمال ؛ **أ. محمد أزاد**، كبير استشاريين ومدير المهمات الخاصة

الصف الخلفي من اليسار لليمين: **أ. محمد حافظ إمريث**، مدير عام المالية؛ **أ. مبارك الطيب الأمين**، مستشار نائب الرئيس التنفيذي؛
أ. سيد حبيب، مدير عام برنامج التعاون التجاري و تنمية التجارة بالإنابة؛ **أ. إبراهيما سومه**، مدير عام إدارة المخاطر؛
أ. أحمد صباغ، مدير عام الموارد البشرية و الخدمات المؤسسية بالإنابة

الهيكل التنظيمي، والحوكمة

نبذة عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC (http://www.itfc-idb.org/en)هي كيان مستقل يشكل جزءا من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IDBG، وقد أُنشئت المؤسسة من أجل تنمية التجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتوفير التمويل للتجارة والقيام بأنشطة تساعد على تيسير التجارة البينية والدولية وبالتالي تحقيق الهدف الأشمل بدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء. وتضم المؤسسة جميع أعمال تمويل التجارة التي كانت تقدم من خلال نوافذ متعددة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. حيث بدأت في عملها في محرم 1429هـ (يناير 2008 م). وقد أدى جمع أنشطة تمويل التجارة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحت مظلة واحدة إلى زيادة الفاعلية في تقديم الخدمات من خلال توفير الاستجابة السريعة لحاجات العميل في بيئة عمل يوجهها السوق.

كرائدة في مجال تمويل التجارة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، تمد المؤسسة خبرتها وتمويلاتها إلى الشركات والمؤسسات والحكومات في الدول الأعضاء. ويعتبر التركيز الأساسي لها هو تشجيع التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي OIC. وتتمتع المؤسسة، كعضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بقدرة فريدة على الوصول للحكومات في الدول الأعضاء وهي تعمل لتسهيل حشد الموارد العامة والخاصة من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بدعم التنمية الاقتصادية من خلال التجارة. كما تدعم المؤسسة التجارة في الدول الأعضاء للوصول بشكل أفضل للتمويلات التجارية وتوفر لهذه الدول الأدوات المناسبة لتنمية السلع الاستراتيجية المرتبطة بالتجارة من أجل مساعدتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية.

الجمعية العامة

هي أعلى سلطة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة حيث تتركز كل سلطات المؤسسة في الجمعية العامة. وتتكون الجمعية العامة من ممثلي الدول الأعضاء والمؤسسات المالية التي تمتلك أسهما في المؤسسة، وهي مسئولة عن وضع القواعد واللوائح التي تحكم العمل الكلي للمؤسسة.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من 10 أعضاء ورئيس المجلس وهو رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IDBG. والمجلس هو الجهة المسؤولة عن الأداء العام للمؤسسة بما في ذلك تبني السياسات واعتماد خطة العمل السنوية، والاستراتيجيات والموازنات السنوية، بالإضافة إلى عمليات المؤسسة في نطاق السلطات المفوضة له من الجمعية العامة.

لجنة المراجعة

لجنة المراجعة هي اللجنة المسؤولة عن الإشراف على جوانب الرقابة الداخلية والمالية للمؤسسة واتساقها مع المهمة الموكلة لها. وترفع اللجنة تقاريرها لمجلس الإدارة.

تحسين نظم تكنولوجيا المعلومات والتطوير المؤسسي

أعادت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هيكلة إجراءات العمل الخاصة بها، كما قامت بتطوير نظام حديث ومتطور لتكنولوجيا المعلومات من أجل خدمة عملائها بكفاءة وفاعلية. وقد أدت هذه الجهود إلى تحسين استثمارات المؤسسة وإلى المزيد من التحكم في عملية صناعة القرار، مما أسهم في جعل المؤسسة موجهة نحو العميل، ومركزة بشكل أكبر على الوصول إلى رضائه ومتفاعلة معه، كما ضمن للمؤسسة في الوقت نفسه التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بشكل استباقي.

أما فيما يتعلق بالتطوير المؤسسي، فقد أطلقت المؤسسة مشروع إعادة هيكلة إجراءات العمل (BPR) الذي يهدف إلى تحسين الإجراءات والأنظمة والأدوات من أجل تحسين الأداء وصولا للمستوى المرغوب.

وقد أسهمت هذه الجهود في تحسين أداء المؤسسة بشكل كبير، مما أدى إلى تخفيض الزمن اللازم لإصدار التمويلات مع زيادة الفعالية التشغيلية وتحسين فاعلية الأعمال. وقد تم القيام بالعديد من التغييرات المحورية لتحسين الإجراءات المعمول بها والأنظمة والأدوات، حيث قامت المؤسسة بإعادة تصميم مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالعمليات والقدرات المؤسسية من أجل الوصول إلى هذه التحسينات. علاوة على ما تقدم، فإن المؤسسة تقوم حاليا بأتمتة الإجراءات الإدارية والتشغيلية بناء على ما تم من تحسين لهذه الإجراءات والعمليات من أجل الحفاظ على الميزات التنافسية العالمية التي تحظى بها.

وفي سياق تحسين نظم تكنولوجيا المعلومات والنظم التشغيلية الداخلية، فقد طبقت المؤسسة نظاما جديدا (iMAL) من أجل أتمتة عمليات التمويل التجاري، حيث يسهل هذا النظام تقديم منتجات التمويل الإسلامي مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع، والعديد من المنتجات الأخرى. كما يشتمل iMAL على بيانات تعريفية شاملة عن العميل، ويقدم الدعم خلال جميع مراحل المعاملات، ومعلومات عن الشركات فيما يتعلق بالتقارير الرقابية وإدارة المخاطر. كما يوفر نظام iMAL حلا متكاملا لتلبية متطلبات العمل في المجالات التالية: 1) إدارة المرافق، 2) تمويل التجارة الإسلامي، وتمويل التجارة المهيكل، 3) الاستثمار الإسلامي والتمويل الجماعي، 4) إدارة التدفقات النقدية، 5) إدارة علاقات العملاء، 6) إدارة المخاطر والحوكمة والمطابقة، 7) استخبارات الاعمال التجارية وإصدار التقارير.

كما يتكامل iMAL مع نظام سويفت أليانس SWIFT Alliance للاتصال بين المصارف، ويقدم أحدث بيانات الأسواق المالية من خلال رويترز وبلومبرج. ويوفر نظام iMAL حلا متكاملا لإدارة المخاطر يمكن من خلاله الحصول على تقارير بخصوص مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية والحوكمة.

إدارة المخاطر

إن النجاح في أي مخاطرة بشكل عام وفي عمليات التمويل بشكل خاص إنما يعتمد على مدى قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر التي تواجهها. وينطوي نموذج الأعمال الخاص بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على مخاطر لابد من تفهمها وإدارتها من أجل الوصول إلى أعلى عوائد وحتى تقوم المؤسسة بلعب دور داعم يقود نحو المزيد من النمو الاقتصادي من خلال تطوير التجارة وتحسين جودة الحياة. إن الدور الأساسي الذي تقوم به إدارة المخاطر في المؤسسة هو خفض المخاطر والمبادرة بتحديدها وتقييمها وقياسها ومراقبتها والتحكم بها لتحقيق ميزة استراتيجية للمؤسسة.

وتخطط المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للاستمرار في تنويع أعمالها والعمل على ضمان النمو المستدام والربحية مع زيادة التنافسية والاستمرار في تطبيق إدارة مخاطر شاملة ومعايير للضبط الداخلي. ولتحقيق هذه الغاية، فإن المؤسسة قد وضعت إطار عمل واضح ومحدد لإدارة المخاطر يتكون من سياسات فعالة وبنية جيدة لإدارة المخاطر. وتتمثل هذه البنية في خطوط دفاع متعددة من أجل ضمان إدارة المخاطر بشكل فعال في جميع المستويات المؤسسية.

المستوى الإشرافي

ويتمثل في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنبثقة عنه.

المستوى الإداري

ويتمثل في لجنة المجموعة لإدارة المخاطر، ولجنة الإدارة، ولجنة الائتمان، واللجنة الفنية، ولجنة مراجعة العمليات، ولجنة الأصول والالتزامات ولجنة تقييم المحفظة.

مستوى ملكية المخاطر

ويتمثل في إدارات وأقسام الأعمال والدعم والرقابة والامتثال/المراجعة الداخلية

مجلس الإدارة

يقدم مجلس الإدارة التوجيهات الاستراتيجية التي تضمن إدارة فعالة للمخاطر وعليه تقع كامل مسؤولية إدارة جميع المخاطر المادية التي تواجهها المؤسسة أو تلك التي قد تواجهها مستقبلا، كما يقع على عاتق المجلس أيضا ضمان توافر الموارد البشرية والأنظمة والسياسات وثقافة العمل من أجل مواجهة هذه المخاطر. وللقيام بهذه المسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر بشكل عام، فقد كوّن المجلس لجنة المراجعة التابعة له، حيث يقوم المجلس بأغلب أعمال إدارة المخاطر من خلال هذه اللجنة المنبثقة عنه.

لجنة المجموعة لإدارة المخاطر

إن لجنة المجموعة لإدارة المخاطر هي لجنة تضم عدداً من كبار أعضاء الإدارة تعمل على مستوى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برئاسة نائب رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وتعمل اللجنة على إدارة المخاطر التي تواجه المجموعة من منظور عام يشتمل على وضع الاستراتيجيات، وتطوير الأطر/السياسات، وأدوات التقييم/القياس، وإطار نظام معلومات الإدارة MIS والامتثال، بينما تتم إدارة الأمور الروتينية المتعلقة بهذه المخاطر من خلال إدارات المخاطر المعنية بكل من مؤسسات المجموعة. كما أن هذه اللجنة هي المكان الذي يتم فيه مناقشة جميع القضايا المتعلقة بسياسات التعامل مع المخاطر على مستوى المجموعة من أجل ضمان اتساق تنفيذ هذه السياسات عبر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

لجنة الإدارة

بالإضافة إلى لجنة المجموعة لإدارة المخاطر، توجد لجنة أخرى هي لجنة الإدارة وتقوم بالتعامل مع المشكلات المتعلقة بالمخاطر التي تواجه المؤسسة كما أنها تدير مخاطر الائتمان والسوق والتمويل والمخاطر التشغيلية وذلك على مستوى تفصيلي.

لجنة الائتمان

على المستوى الوظيفي، تقع على عاتق هذه اللجنة مسؤولية ترجمة القرارات الخاصة بالاستراتيجية إلى ممارسات، وسياسات، ومعايير من أجل إصدار الائتمانات واعتمادها وصرفها ومراقبتها ورفع التقارير عنها. هذا ويرأس اللجنة الرئيس التنفيذي بينما تتكون اللجنة من أعضاء من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. أما أمانة اللجنة فتديرها إدارة المخاطر.

اللجنة الفنية

من خلال هذه اللجنة تتم مراجعة العمليات الائتمانية ويتم اختيار أعضاء اللجنة من العديد من إدارات البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، كما تقوم هذه اللجنة بفحص جميع طلبات التمويل الائتماني ودراستها بدقة كما تقوم بمراجعتها من حيث المخاطر التي تنطوي عليها ومدى مطابقتها لشروط التمويل الائتماني.

لجنة الأصول والالتزامات

لجنة الأصول والالتزامات هي اللجنة المسؤولة عن تحديد وتطبيق إجراءات إدارة الأصول والالتزامات داخل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، كما أن هذه اللجنة مسؤولة عن مراقبة جميع مخاطر السوق والسيولة. يرأس هذه اللجنة الرئيس التنفيذي وبها ممثلون عن إدارات وأقسام الأعمال والرقابة والدعم.

المراجعة الداخلية

إن إحدى مهام المراجعة الداخلية هي توفير تقييم مستقل لمجلس الإدارة والإدارة العليا وغيرهم فيما يتعلق بمدى قوة ومناسبة آليات الرقابة الداخلية الخاصة بالمؤسسة بما في ذلك سياسات وإجراءات وطرق وتقارير وأنظمة إدارة المخاطر.

إدارة المخاطر

من أجل التنفيذ الفعال لإطار عمل إدارة المخاطر فإن إدارة المخاطر تعمل داخل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. غير أن هذه الإدارة مستقلة عن وحدات الأعمال وإدارات وأقسام الدعم وعن المراجعة الداخلية وهي مسؤولة عن القيام بالوظائف المتعلقة بتطوير ومراقبة الاستراتيجيات والسياسات وأطر العمل ومنهجيات العمل ونظام معلومات الإدارة وذلك فيما يتعلق بالمخاطر. وداخل هذه الإدارة توجد أقسام متخصصة تركز على المجالات الهامة التالية:

إدارة المخاطر الائتمانية

إن المخاطر الائتمانية هي المخاطر المتعلقة بالخسارة بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته الائتمانية طبقا للشروط التعاقدية المتفق عليها. ويشكل هذا النوع من المخاطر أكبر المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وقد تم وضع الإجراءات الائتمانية الخاصة بالمؤسسة بناء على القواعد والسياسات الائتمانية المركزية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية كما أنها تعتمد على قواعد وسياسات تمت صياغتها داخل المؤسسة. ويهدف هذا إلى الحفاظ على الجودة وتنويع المحافظ الائتمانية، مما يؤدي إلى أرباح جيدة مستمرة ويؤدي إلى التمكن من سد الاحتياجات التنموية الخاصة بالدول الأعضاء. وتضمن إدارة المخاطر الائتمانية اتساق القرارات التمويلية مع مفهوم المؤسسة عن المخاطر المقبولة.

ولدى المؤسسة الدولية الإسلامية نظاما للمراجعة والموازنة وذلك فيما يتعلق بمد الائتمانات ويشتمل هذا النظام على: (1) تقييم وحدة الأعمال لمخاطر الائتمان، و(2) مراجعة مستقلة تقوم بها إدارة المخاطر، و(3) تدقيق مستقل.

وتدير إدارة الائتمان الحدود الائتمانية كما تراقب صرف القروض الائتمانية مع العلم بأن المؤسسة الدولية الإسلامية تراقب محفظتها الائتمانية بشكل مستمر، وقد تم وضع إجراءات من أجل التحديد المبكر للائتمانات التي تنطوي على مخاطر الخسارة.

إدارة مخاطر السوق والسيولة

إن مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات الحادة لأسعار السوق مثل أسعار تبادل العملات وأسعار الأسهم. وهي تنبع من الأنشطة التجارية التي تقوم بها الخزانة في صورة استثمارات ومعاملات لتبادل العملات. وتدير إدارة المخاطر التابعة للمؤسسة مخاطر السوق تحت إشراف لجنة الأصول والالتزامات. وتتبع إحدى مخاطر السوق التي تتعرض لها المؤسسة من المعاملات البنكية التي تشتمل على قبض السلع مقابل التمويلات المقدمة في صورة تمويل تجاري مهيكل. إلا أن أصول المؤسسة يتم تمويلها بنفس العملة الخاصة بالمعاملة من أجل تجنب التعرض للمخاطر الناجمة عن تغير أسعار العملات.

أما مخاطر السيولة فهي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها من المبالغ النقدية وقت استحقاقها بسبب عدم قدرة المؤسسة على تحويل الأصول إلى سيولة نقدية أو الحصول على التمويلات الكافية. وتقع مسؤولية صياغة الاستراتيجية العامة ومراقبة عملية إدارة الأصول والالتزامات على لجنة الأصول والالتزامات. وتتبع المؤسسة سياسة معتمدة من جانب مجلس إدارتها وذلك لإدارة السيولة النقدية، حيث تفرض هذه السياسة الالتزام بمعدلات متنوعة وتفضيلات تمويلية وتقييم السيولة النقدية المتاحة للمؤسسة في الظروف العادية وفي الأزمات.

إدارة المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن الآثار المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن عوامل بشرية أو عدم كفاية أو فشل الأنظمة والعمليات الداخلية أو بسبب أحداث خارجية. ويعد هذا النوع من المخاطر جزء لا يتجزأ من أنشطة المؤسسة، حيث تتعرض المؤسسة في هذا الشأن إلى مخاطر أساسية هي: الموردون الخارجيون، والاحتيال، ورفع التقارير المالية، والمعلومات، والمشاكل القانونية، والسحوبات، والأفراد، والمقرات، وأمن هذه المقرات، والمسائل التنظيمية أو تلك المتعلقة بسمعة المؤسسة وعمليات التحويل. وقد افتتحت المؤسسة قسما لإدارة المخاطر التشغيلية يعمل حاليا على صياغة سياسة تتناول الجوانب الهامة لإدارة المخاطر التشغيلية.

الركائز الاستراتيجية للمؤسسة

تستخدم المؤسسة منهجية بطاقة قياس الأداء المتوازن جنبا إلى جنب مع مقاييسها المالية وذلك لقياس الأداء الناتج عن تطبيق استراتيجيتها. ويتم وضع الأهداف والمبادرات بناء على المقاييس والأهداف والمبادرات التي يتم متابعتها وإعداد التقارير بشأنها من أجل اتخاذ خطوات فورية بشأنها. وتغطي الخارطة الاستراتيجية الحالية الفترة من 1431هـ إلى 1435هـ، حيث توضح هذه الخارطة المجالات التي تركز عليها المؤسسة والأولويات الخاصة بها.

هذا وتركز استراتيجية المؤسسة على الأولويات التالية:

- تعزيز التجارة في الدول الأعضاء ودعم التكامل التجاري بينها
- الاستجابة لحاجات العملاء بحلول مبتكرة وفقاً للشريعة الإسلامية
- أن تصبح المؤسسة الاختيار الأفضل للحلول التجارية
- إعطاء ربحية جيدة بشكل منتظم للمساهمين

وتشارك المؤسسة حاليا بفاعلية مع المؤسسات الأخرى الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أجل تصميم وإعداد البرامج وخطط العمل اللازمة لتنفيذ استراتيجية العشر سنوات الخاصة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والتي تم توقيعها من جانب مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي والتاسع وثلاثين المنعقد في جدة.

وبالنظر إلى رسالة المؤسسة والأهداف الاستراتيجية والتوجيهات الخاصة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبيانات المستقاة من منظور الجهات ذات الصلة، فإن على المؤسسة إعداد الخطة الاستراتيجية الخاصة بها للسنوات العشر القادمة مع خارطة استراتيجية تفصيلية.

رسالة المؤسسة

تعكس رسالة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الدور المحفِّز الذي تقوم بأدائه المؤسسة لدعم قدرات الدول الأعضاء في التجارة والتجارة البينية والتجارة الدولية

"تُوجد المؤسسة للقيام بدور المُحَفِّز على تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبقية دول العالم"

هذا وتتفق رسالة المؤسسة مع الغرض الذي أُنشئت من أجله وفق المادة 5 من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التي تنص على أن غرض المؤسسة هو:

"تنمية التجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتوفير التمويل للتجارة والقيام بأنشطة تساعد على تيسير التجارة البينية والدولية"

الـرؤيـة

"أن تكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مصدراً معترفا به للحلول التجارية التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"

وتود المؤسسة التأكيد على أنها ملتزمة بأداء المهمة المسندة إليها وتطمح لبناء أثر إيجابي كبير مستدام على جميع الأطراف ذات الصلة.

البيئة الاقتصادية والتجارية

لمحة عن الاقتصاد والتجارة العالميين

في عام 2014، زاد إجمالي الناتج العالمي زيادة طفيفة تقدر بـ 2،6 بالمائة، وقد كانت هذه النسبة 2،5 بالمائة في عام 2013، و2،4 بالمائة في 2012 (شكل 1). ويشير هذا النمو المتباطئ إلى أن الاقتصاد العالمي لا يزال يكافح من أجل العودة إلى معدلات نموه الأولى حيث لا تزال الكثير من الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل تتصارع مع آثار ما بعد الأزمة المالية العالمية والتي بدأت في عام 2008. على الرغم من هذا، فإن هذه الآثار لم يتم الشعور بها بشكل متساو في اقتصادات جميع الدول. في الحقيقة، كانت هناك العديد من العوامل المتفاوتة التي لعبت دورها في اقتصادات الدول. على سبيل المثال، بينما استطاعت الولايات المتحدة وبريطانيا إعادة منحنى النمو إلى الصعود مرة أخرى في عام 2014 وذلك بسبب تعافي أسواق العمالة لديهم وزيادة الطلب الداخلي، فإن التعافي الاقتصادي في دول منطقة اليورو واليابان كان ضعيفا للغاية واعترضته الكثير من المعوقات.

ففي منطقة اليورو، كان النمو في الربع الثالث من عام 2014 أضعف من المتوقع . كما استمر النمو في التباطؤ في اسبانيا وفرنسا، وحدث الشيء نفسه ولكن بصورة أخف في ألمانيا والتي أظهرت مؤخرا بعض مظاهر التعافي. إن الموقف الاقتصادي في بعض دول منطقة اليورو مثل إيطاليا واليونان على وجه الخصوص، يلقي بالظلال على مستقبل المنطقة، على الرغم من أن انخفاض سعر اليورو وأسعار النفط ومعدلات الفائدة من الممكن أن يسهم في التعافي في عام 2015.

في اليابان وبعد أن مرت البلاد بحالة من الكساد في الربع الثالث من عام 2014، فقد أظهر الاقتصاد الياباني علامات مبكرة عن التعافي في الربع الأخير من العام نفسه، وبسبب هذا التعافي زاد إجمالي الناتج القومي بمعدل نمو سنوي إيجابي قدره 1،9 بالمائة. كما أن إصلاحات ضريبة القيمة المضافة والتي تم القيام بها في عام 2014 يبدو أنها ساهمت في إنعاش الاقتصاد وتجنب الانتهاء إلى معدل نمو سلبي.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من تباطؤ الاقتصاد الصيني (7،5 بالمائة في عام 2014)، فقد أصبحت الصين هي القوة الاقتصادية الأولى في العالم . في الوقت نفسه فإن أداء أغلب الاقتصادات الناشئة كان أقل من المتوقع في عام 2014 . على سبيل المثال شهد الاقتصاد في تركيا والبرازيل وروسيا نموا متباطئا حيث تأثرت اقتصادات هذه الدول بهبوط أسعار النفط.

أما فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ثلاثة بالمائة في عام 2015، وبنسبة 3،3 بالمائة في عام 2016 مقارنة بـ2،6 بالمائة في عام 2014. وتؤيد العديد من العوامل هذه التوقعات ومنها التعافي المستمر الحادث في الدول ذات الدخول المرتفعة (وهي بشكل أساسي الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وألمانيا)، واستمرار الأسعار المنخفضة للنفط، مع زيادة الطلب المحلي في العديد من الدول النامية والتي سيزداد النمو فيها من 4،4 بالمائة في 2014 إلى 4،8 بالمائة في عام 2015، و5،3 بالمائة في عام 2016 (راجع شكل رقم 1).

[1] صندوق النقد الدولي (2015). "آفاق الاقتصاد العالمي. يناير 2015

[2] http://www.atlantico.fr/decryptage/perspectives-economiques-2015-pour-philippe-crevel-timide-amelioration-possible-mais-nombreuses-conditions-1929123.html

[3] البنك الدولي (2015). "آفاق الاقتصاد العالمي – خلق واستغلال المجال المالي". يناير 2015.

[4] حدد صندوق النقد الدولي معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2015 و2016 بـ 3،5 و3،7 بالمائة على التوالي. صندوق النقد الدولي. "آفاق الاقتصاد العالمي". يناير 2015.

شكل 1: نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي

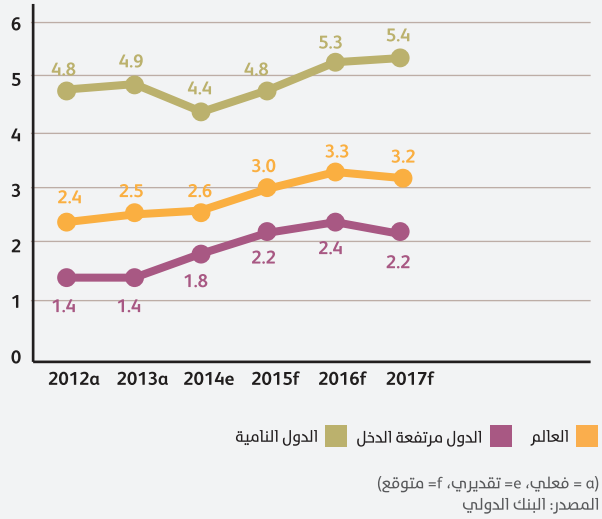

(a = فعلي، e= تقديري، f= متوقع)
المصدر: البنك الدولي

شكل 2: نمو التجارة العالمية (2011-2013)

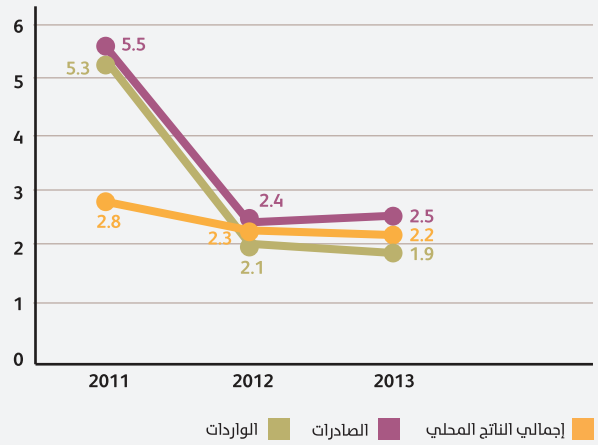

المصدر: منظمة التجارة العالمية

أما بالنسبة للتجارة العالمية، فقد نمت بأقل من 4 بالمائة سنويا في الفترة بين عامي 2012 و2014 مقارنة بـ7 بالمائة في المتوسط قبل الأزمة المالية و5،2 بالمائة تقريبا بين عامي 1993 و2013 . وفي الحقيقة، هناك الكثير من العوامل التي من الممكن أن تفسر انخفاض الأداء والنمو العالمي الضعيف على وجه التحديد، وأحد الأسباب الرئيسية هي انخفاض المرونة بين التجارة والنشاط العالميين والتغيرات التي حدثت في سلاسل القيمة العالمية. يقول البنك الدولي إن التجارة العالمية "لو استمرت في نموها التاريخي المضطرد، لكانت قد حققت 20% من النمو زيادة عن مستوى نموها الفعلي في عام 2014 ". إن هبوط معدل نمو التجارة إنما نتج عن "عوامل دورية، منها ضعف الطلب على الواردات في الدول مرتفعة الدخل، وعوامل تنظيمية من بينها تغير العلاقة بين التجارة والدخل. حيث أصبحت التجارة العالمية أقل استجابة للتغيرات الحاصلة في الدخل العالمي بسبب التوسع البطيء لسلاسل الإمداد العالمية والتحول إلى تخفيض الواردات ".

وعلى الرغم من هذه العلامات الإيجابية إلا أنه من غير المتوقع أن يتعافى نمو التجارة العالمية في القريب العاجل إلى ما كان عليه قبل الأزمة المالية. ففي سبتمبر من عام 2014، اضطرت منظمة التجارة العالمية إلى تخفيض تقديراتها المبدئية لنمو التجارة العالمية إلى 3،1 بالمائة بدلا من 4،6 بالمائة لعام 2014، وإلى 4 بالمائة لعام 2015 بدلا من 5،3 بالمائة. ويمكن تفسير هذا التعديل بأنه نتيجة الآثار الناجمة عن التوترات الجيوسياسية الحادثة في الكثير من مناطق العالم ومنها أزمة أوكرانيا، وتفشي الإيبولا في غرب أفريقيا، وهبوط صادرات الموارد الطبيعية في الكثير من الدول. إلا أن الطلب المتزايد على بعض الاقتصادات مرتفعة الدخل في عام 2014 من الممكن أن يدعم تصنيع الصادرات في بعض الدول النامية شريطة أن تتمكن هذه الدول من تنويع سلة صادراتها.

[5] http://www.atlantico.fr/decryptage/perspectives-economiques-2015-pour-philippe-crevel-timide-amelioration-possible-mais-nombreuses-conditions-1929123.html

[6] البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

[7] المرجع نفسه.

الأداء الاقتصادي والتجاري في دول منظمة التعاون الإسلامي

كما هو الحال في العديد من الدول النامية الأخرى، فقد عانت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من هبوط منحنى نشاطها التجاري في عام 2013 حيث هبط معدل النمو بها من 4،6 بالمائة إلى 3،9 بالمائة. إلا أن هذه الدول استطاعت أن تتعافى قليلا في عام 2014 حيث وصل معدل النمو فيها إلى 4،1 بالمائة تقريبا ومن المتوقع أن يزداد هذا المعدل إلى 4،9 بالمائة في عام 2015. على الرغم مما تقدم فإن "متوسط معدل النمو لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في دول منظمة التعاون الإسلامي كان إيجابيا خلال الفترة من عام 2009 إلى 2013، وقد زاد بنسبة 1،8 بالمائة في عام 2013 ومن المتوقع أن يستمر في الزيادة ليصل إلى 2،1 بالمائة في عام 2014 و 2،9% في عام 2015 [8].

أما فيما يتعلق بالتجارة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2013، فقد هبطت صادرات السلع في هذه الدول إلى 2،2 تريليون دولار، بعد أن كانت 2،3 تريليون دولار في عام 2012، إلا أن هذا الإجمالي يفوق الإجمالي الخاص بهذه الدول قبل الأزمة العالمية والذي سجّل 1،9 تريليون دولار في عام 2008 (شكل 3). وخلال الفترة نفسها، انخفض نصيب دول المنظمة في إجمالي صادرات الدول النامية وإجمالي صادرات العالم إلى 28،7 بالمائة في عام 2013 (بدلا من 30،4 بالمائة في عام 2012) وإلى 12،2 بالمائة (بدلا من 12،7 بالمائة في عام 2012) على التوالي.

في عام 2013، كانت صادرات أكبر خمس مصدرين من دول منظمة التعاون الإسلامي تشكل 53،7 بالمائة من إجمالي صادرات هذه الدول، بينما شكلت صادرات 10 دول 76،1 بالمائة من إجمالي صادرات جميع دول المنظمة. وجاءت المملكة العربية السعودية على رأس القائمة (349 بليون دولار) وهو ما يقارب 16 بالمائة من صادرات السلع الخاصة بدول المنظمة (شكل 3-1).

[8] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية (2014). "الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي – تعزيز الإنتاجية والتنافسية"، ص 1-2.

شكل 3: صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي وصادراتها البينية
(2005-2013 بملايين الدولارات وبالنسب)

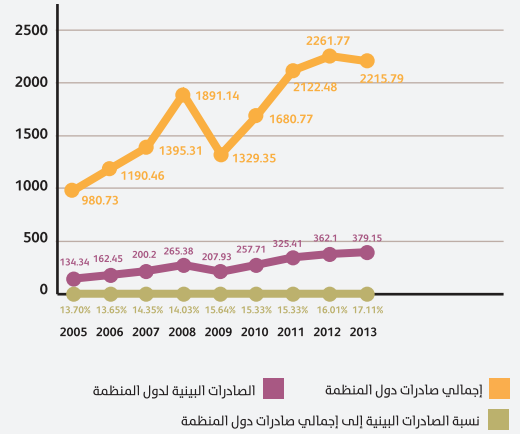

المصادر: الكتاب السنوي لإحصائيات التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي 2014، مركز التجارة العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الحل العالمي للتجارة المتكاملة أكتوبر 2014، المركز الإسلامي لتنمية التجارة

شكل 3.1: صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي وصادراتها البينية
(2005-2013 بملايين الدولارات وبالنسب)

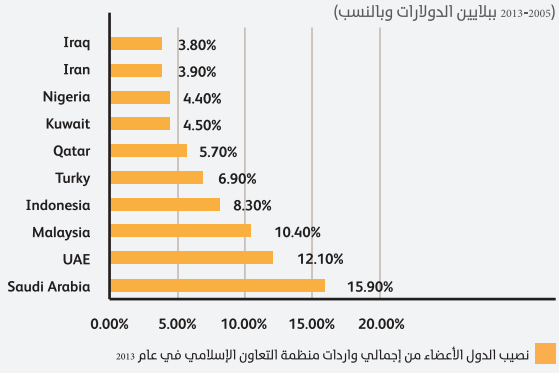

المصدر: الكتاب السنوي لإحصاءات وجهة التجارة، صندوق النقد الدولي

شكل 4: واردات دول منظمة التعاون الإسلامي وواردتها البينية
(2005-2013 بملايين الدولارات والنسب)

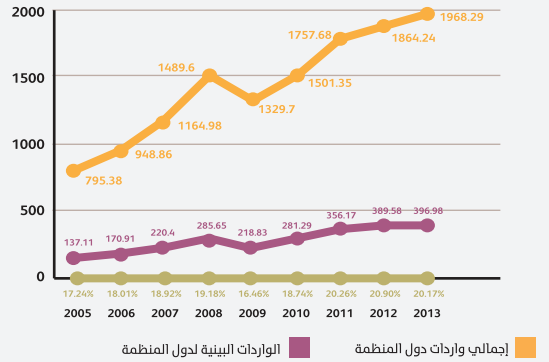

المصادر: الكتاب السنوي لإحصاءات وجهة التجارة، صندوق النقد الدولي 2014، مركز التجارة العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الحل العالمي للتجارة المتكاملة أكتوبر 2014، المركز الإسلامي لتنمية التجارة

أما فيما يتعلق بواردات دول المنظمة، فقد ازدادت هذه الواردات من 1،2 تريليون دولار في 2009 إلى 2 تريليون دولار في 2013. نتيجة لذلك، بلغ نصيب هذه الدول من إجمالي واردات السلع في العالم 10،7 بالمائة في 2013 (مقارنة بـ 9،1 بالمائة في 2008) و26،7 بالمائة من أجمالي واردات السلع في الدول النامية في العالم. وخلال الفترة نفسها، هبط نصيب هذه الدول من إجمالي واردات دول المنظمة من 20،9 بالمائة في 2012 إلى 20،2 بالمائة في عام 2013 (شكل 4).

وقد تركزت أيضا واردات دول المنظمة في بعض الدول القليلة والتي كانت قد أسهمت بنصيب مرتفع من هذه الواردات في عام 2013. فقد شكلت واردات تركيا والإمارات أكثر من ربع هذه الواردات. وقد شكلت واردات أكبر خمس دول مستوردة 53،3%، بينما شكلت واردات أكبر عشر دول مستوردة 70 بالمائة من إجمالي الواردات في عام 2013 (شكل 4-1).

وبالنظر إلى حجم التجارة الخاصة بدول المنظمة، فقد زاد نصيب التجارة بين دول المنظمة زيادة طفيفة حيث ارتفعت نسبته من 18،5 بالمائة في عام 2012 إلى 18،6 بالمائة في عام 2013 (شكل 5).

آفاق التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

طبقا للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، فقد شهدت التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2009 هبوطا حادا بنسبة 16 بالمائة وذلك بسبب الأزمة المالية التي حدثت في عامي 2008 و2009، إلا أن التجارة البينية لدول المنظمة تسارعت من جديد في عامي 2010 و2011 حيث وصل معدل نموها إلى 17 بالمائة و26 بالمائة على التوالي قبل أن يستقر معدل النمو عند 10،29 بالمائة في عام 2012. إلا أن معدل النمو الذي تم تسجيله في عام 2013 كان 3،3 بالمائة (شكل 6). ويتوقع المركز الإسلامي لتنمية التجارة أن تنمو التجارة البينية لدول المنظمة بمعدل قدره 5،7 بالمائة في المتوسط سنويا مقارنة بالمعدل الذي توقعه المركز في العام الماضي والذي كان 7 بالمائة في المتوسط سنويا. ويتماشى تعديل المركز لهذا المعدل بما توصلت إليه مؤسسات دولية أخرى مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية والتي خفضت من معدلات النمو المتوقعة في الأعوام القادمة وذلك في سبتمبر وأكتوبر 2014.

شكل 1.4: نصيب الدول الأعضاء من إجمالي وارادات منظمة التعاون الإسلامي في عام 2013

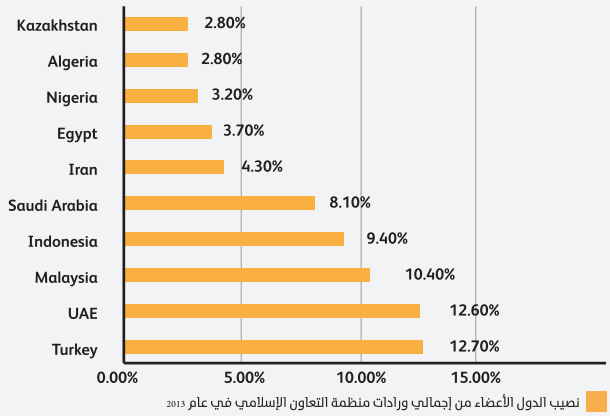

المصدر: الكتاب السنوي لإحصاءات وجهة التجارة، صندوق النقد الدولي

شكل 5: نصيب التجارة البينية لدول المنظمة (2005-2013) ببلايين الدولارات والنسب المئوية

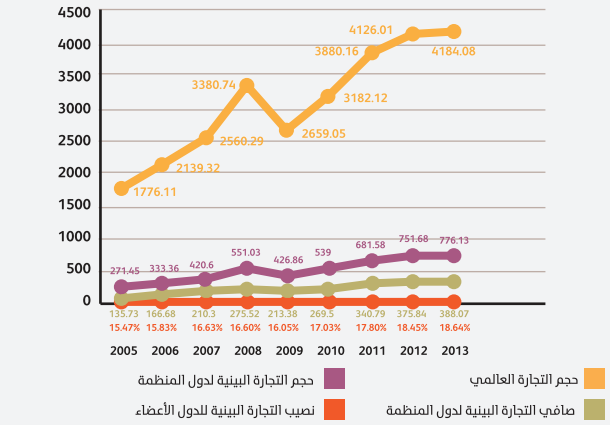

المصادر: الكتاب السنوي لإحصاءات وجهة التجارة، صندوق النقد الدولي، 2014، مركز التجارة العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الحل العالمي للتجارة المتكاملة أكتوبر 2014، المركز الإسلامي لتنمية التجارة (يصدر قريباً)

شكل 6: توقعات التجارة البينية لدول المنظمة (2014-2017)

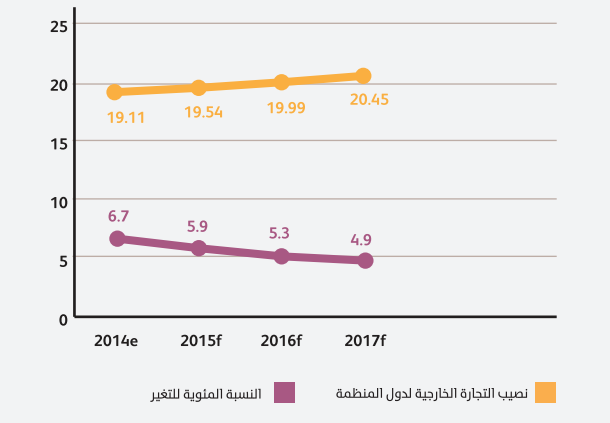

المصدر: تم حساب هذه التوقعات بناء على توقعات المركز الإسلامي لتنمية التجارة

2

المزيد من التوسع واستمرار دعم التجارة في الدول الأعضاء

ترسيخ وجود المؤسسة من خلال تنويع أكبر لمحفظة أعمالها

في عام 1435هـ، قامت المؤسسة بتوسيع نطاق نشاطها من خلال تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الموضوعة لهذا العام، وقد تعاونت المؤسسة مع شركائها الجدد في مجال التمويل التجاري ومن ثم تمكنت من الوصول إلى المزيد من الدول الأعضاء وجذب المزيد من العملاء في مجالات جديدة. وخلال هذه الفترة، وصلت عمليات تمويل التجارة إلى 5155 مليون دولار.

بالرغم من أن عمليات تمويل التجارة لهذا العام لم تزد سوى بنسبة ضئيلة عن العام الماضي، إلا أنها كانت تمثل إنجازا كبيرا. فبعد أن كانت العمليات ذات العميل الأوحد تشكل نسبة كبيرة في محفظة أعمال المؤسسة، هبطت هذه النسبة من 50 بالمائة عام 1434هـ إلى 28 بالمائة في عام 1435هـ. وتم تعويض هذا الانخفاض عن طريق القيام بعمليات تمويل في بعض الدول الأعضاء الأخرى وهي بوركينا فاسو ومصر والأردن والكويت والمغرب وباكستان وتونس وتركيا.

وبسبب نمو الأعمال الحالية ودخول أسواق جديدة بنجاح، فقد تحسن التوزيع الجغرافي لعمليات التمويل في عام 1435هـ. فعلى سبيل المثال، زاد نصيب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 28 بالمائة في عام 1434هـ إلى 44 بالمائة في عام 1435هـ. علاوة على هذا، فقد تمكنت المؤسسة من خلال هذا النصيب من توليد أعمال إضافية بقيمة 789 مليون دولار، مما أدى إلى اجتياز هذه المنطقة حاجز الـ 2 بليون دولار من التمويلات للمرة الأولى وبمعدل نمو قدره 60 بالمائة وذلك مقارنة بالعام الماضي. كما شهدت منطقة أفريقيا-جنوب الصحراء نموا ملحوظا بزيادة قدرها 85 بالمائة مع ازدياد نصيبها من إجمالي عمليات التمويل إلى 8 بالمائة مقارنة بـ5 بالمائة في عام 1434هـ. ويعرض الجدول التالي عمليات تمويل التجارة خلال العامين الماضيين مقسمة تبعا للمناطق الجغرافية.

وقد استمرت المؤسسة في سعيها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والتي تشتمل على تحقيق المزيد من التنوع في محفظة الأعمال، وقد حققت نتائج مبهرة في هذا الصدد في هذا العام. حيث استطاعت المؤسسة أن تخفض تركز التمويلات في دول بعينها من خلال جذب أربع دول جديدة إلى محفظة أعمالها في عام 1435هـ وهي جزر القمر وجيبوتي وفلسطين وقيرغيزستان. إلا أن قطاع الطاقة لا يزال هو القطاع المسيطر على محفظة الأعمال حيث شكل 80 بالمائة منها في عام 1435هـ. وسوف تبذل المؤسسة جهودا حثيثة في العام القادم من أجل التغلب على هذا التركيز على مجال الطاقة.

جدول 1: عمليات تمويل التجارة المعتمدة مقسّمة تبعا للمنطقة (بملايين الدولارات)

المنطقة	1434 هـ الفعلي	%	1435 هـ الفعلي	%
آسيا/ رابطة الدول المستقلة	3,405	67	2,464	47
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,409	28	2,291	44
أفريقيا-جنوب الصحراء	234	5	449	9
إجمالي عمليات تمويل التجارة المعتمدة	**5,048**	100	**5,204**	100
إجمالي السحوبات	**4,001**		**2,826**	

لقد استمرت المؤسسة في عام 1435هـ في بذل الجهود من أجل تعزيز قدراتها وذلك لتطوير حلول مطابقة للشريعة لعملائها. ومن ثم فقد تم تنفيذ العديد من خطط التمويل التجاري المهيكل في عدد من الدول الأعضاء، وهو ما استدعى إلى الشراكة مع مديري ضمانات، ومصارف وشركات تأمين ذات تقييم مرتفع من أجل توفير حلول تفي باحتياجات عملاء المؤسسة على وجه التحديد، من خلال تمويلات مؤمنة وأدوات صحيحة لتخفيض المخاطر. مثال على ذلك ما تم من شراكة مع شركة لتشغيل المستودعات العامة في تركيا، حيث تم الاتفاق معها على أن توفر خدمات إدارة الضمانات لبعض عمليات التمويل الخاصة بالمؤسسة. بالإضافة إلى هذا، فقد استطاعت المؤسسة عمل أول خط تمويلي بنظام التمويل المهيكل وذلك بالتعاون مع أحد البنوك في دول رابطة الدول المستقلة (CIS)، كما استطاعت القيام بأول عملية تمويل مهيكل لعميل من القطاع الخاص في بنجلاديش. علاوة على ذلك، فقد استطاعت المؤسسة تنظيم أحد التداولات بالاعتماد على مستحقات الإعانة الحكومية في المغرب مما أدى إلى تنفيذ هذا التداول في مجال الغاز النفطي المسال لصالح شركة تخدم مجتمعات ريفية في المغرب.

وقد شهد عام 1435هـ هبوطا طفيفا في مجال التمويل المهيكل. وقد نجم هذا الهبوط في الأساس إلى بعض ظروف السوق غير المواتية في قطاع الحبوب في دول رابطة الدول المستقلة (CIS). إلا أنه من المتوقع أن يتم تعويض هذا الهبوط مع التوسع في منتجات التمويل المهيكل في القطاعات والدول الجديدة والتي من المتوقع أن ترى نصيب التمويل المهيكل وهو يعود إلى نموه السابق في محفظة أعمال المؤسسة.

وبالنظر إلى الاحتياج المتنامي لدى الدول الأعضاء لتمويل السلع الاستراتيجية، فقد استمرت المؤسسة في عملياتها القائمة على الضمانات السيادية هذا العام. وقد ظلت نسبة هذه العمليات دون تغيير تقريبا في عام 1435هـ وأسهمت بنسبة قدرها 73 بالمائة من إجمالي عمليات التمويل (مقارنة بـ 74 بالمائة في عام 1434هـ).

شكل 1: عمليات تمويل التجارة الخاصة بالمؤسسة موزعة تبعا للقطاع

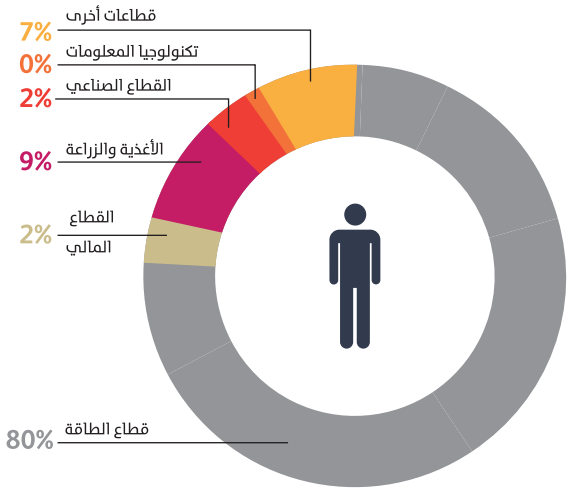

جدول 2: عمليات تمويل التجارة المعتمدة الخاصة بالمؤسسة مقسمة تبعا لنوع الضمان (بملايين الدولارات)

نوع الضمان	1434 هـ	النسبة (%)	1435 هـ	النسبة (%)
سيادي	3,712	74	3,788	73
ضمان بنكي	124	2	399	7
شـركات	235	5	262	5
عمليات تمويل مهيكل	977	19	720	14
ضمان ائتماني	0	0	35	1
الإجمالي	**5,048**	**100**	**5,204**	**100**

تمويل المنتجات البترولية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جزر القمر

لقد كان عام 2014 عاما استثنائيا بالنسبة لجزر القمر، حيث أعادت البلاد هيكلة ديونها المستحقة منذ فترة طويلة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ومن ثم قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بإتمام عملية تمويل تدويري بقيمة 20 مليون دولار مع حكومة جزر القمر وذلك كي تتمكن من دفع 100% من وارداتها من المنتجات البترولية. وتقوم شركة جزر القمر للهيدروكربونات (SCH Societé Comorienne des Hydrocarbures)، وهي شركة بترول تمتلكها الدولة، بدور الوكالة المنفذة لهذه الصفقة.

وكنتيجة لصفقة التمويل التي تم عقدها مع المؤسسة، انخفضت تكلفة الاقتراض إلى الثلث، مع توفير قدره مليون دولار سنويا. علاوة على ذلك، فمن خلال تأمين المدفوعات الخاصة بمزودي واردات المنتجات البترولية، فقد زاد التنافس بين الشركات المتقدمة لتزويد هذه المنتجات مما أدى إلى الوصول إلى سعر تنافسي يصب في مصلحة البلاد. وتقدر الأموال التي تم توفيرها لصالح الحكومة بفضل زيادة التنافسية بـ4 ملايين دولار خلال السنة الأولى من التمويل مقارنة بالعام الماضي. إيجازا يمكننا أن نقول أنه بفضل دعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لحكومة جزر القمر خلال العام الأول من صفقة التمويل فقد انخفضت فاتورة المنتجات البترولية بخمسة ملايين دولار وهو ما نسبته 10 بالمائة من فاتورة واردات المنتجات البترولية لعام 2014.

إن الأموال التي تم توفيرها لها أثر مباشر على الاقتصاد الكلي للبلاد حيث تمثل 5 بالمائة من موازنة الحكومة، وبالتالي فتوفيرها يسمح بالمزيد من الاستثمارات في أنشطة تعزز النماء داخل البلاد. بالإضافة إلى هذا، فمن خلال تأمين احتياجات جزر القمر من المنتجات البترولية، فقد أسهمت المؤسسة بشكل مباشر في الرخاء الاجتماعي والتنمية الاقتصادية حيث وفرت الوقود اللازم للطهي في المنازل ولتسيير المواصلات. علاوة على ذلك، فإن جزر القمر تعتمد بشكل كامل على المنتجات البترولية في توليد الطاقة الكهربائية، ومن ثم فإن هذا التمويل يضمن للبلاد عدم انقطاع التيار الكهربي مما يضمن زيادة إيجابية متوقعة في إجمالي الناتج المحلي قدرها 2 بالمائة.

أبوبكر مِزي شيخ
الرئيس التنفيذي
شركة بترول جزر القمر (SCH)

استمرار دعم الدول الأعضاء

على الرغم من التوتر السياسي المستمر في بعض الدول الأعضاء، إلا أن المؤسسة وفرت 3،5 بليون دولار حشدتها عبر التمويل الجماعي من شركائها وذلك من أجل الوفاء بمهمتها ودورها في دعم الدول الأعضاء. مثال على ذلك نشاط المؤسسة المستمر في بنجلاديش وباكستان ومصر وتونس والأردن.

شكل - 2: عمليات تمويل التجارة لصالح مصر منذ بدء المؤسسة عملها

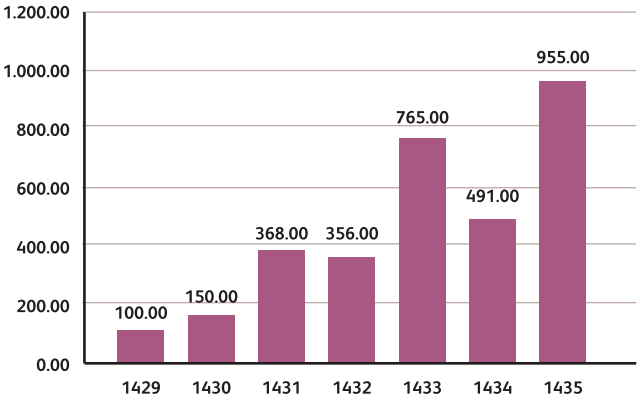

في عام 1435هـ، استطاعت المؤسسة أيضا أن تحشد بنجاح ما إجماليه 320 مليون دولار لصالح تونس ولدعم قطاع الطاقة والقطاعات الاقتصادية بها. كما استمرت المؤسسة في تقديم الدعم للحكومة الأردنية من خلال تمويل جماعي بلغ 200 مليون دولار لتلبية احتياجات البلاد من النفط الخام.

أما فيما يتعلق بمنطقة آسيا/رابطة الدول المستقلة، فقد أسهمت المؤسسة بشكل كبير في بنجلاديش بإجمالي 1450 مليون دولار. وكما هو الحال مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد وسعت المؤسسة نشاطها لتلبية الطلب من دولة باكستان وذلك من خلال مضاعفة تمويلاتها خمسة أضعاف في عام 1435هـ مقارنة بعام 1434هـ.

أما فيما يتعلق بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فقد زادت المؤسسة من تمويلاتها لقطاع القطن حيث تم توفير 79 مليون يورو لأحد مصدري القطن الرئيسيين في بوركينا فاسو. كما دعمت

شكل - 3: عمليات تمويل التجارة لصالح باكستان منذ بدء المؤسسة عملها

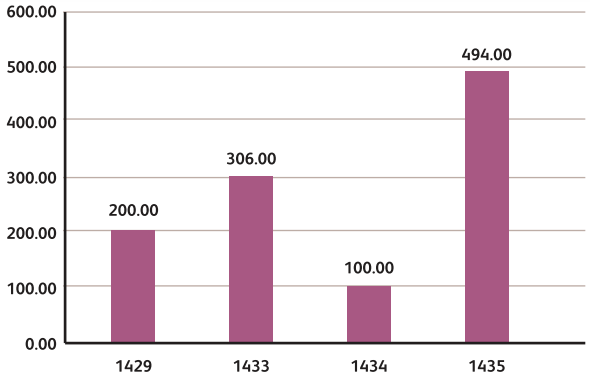

المؤسسة قطاع الفول السوداني الذي يشغل أهمية حيوية في السنغال وذلك بتمويل قدره 30 مليون دولار لصالح إحدى الشركات الأساسية في هذا القطاع. كما تجدر الإشارة إلى الأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي يشغلها هذا القطاع في السنغال، حيث تعتمد نسبة كبيرة من السكان على الفول السوداني كمصدر للدخل ولفرص العمل. في الوقت نفسه، عززت المؤسسة من خط التمويل الخاص بها في نيجيريا بإضافة مصرفين إلى هذا الخط وبقيمة وصلت إلى 28 مليون دولار.

وترى المؤسسة أن رسالتها تحتم عليها توفير التمويلات في الدول التي ستشكل فيها هذه التمويلات فارقا كبيرا في حياة البسطاء وخاصة في المجتمعات الريفية، حيث أن دعم هذه المجتمعات يعطي قيمة للمخرج الزراعي في مراحل الإنتاج الأولى وهذا المخرج هام لتحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح قضية هامة منذ عام 2008. إن خطة العمل المبنية على توصيات الندوة السنوية الحادية والعشرين للبنك الإسلامي للتنمية بعنوان "تحقيق الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في عالم ما بعد الأزمة" يفرض على المؤسسة تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وذلك في مجال السلع الزراعية من خلال تبني منهج متكامل بالتعاون مع المؤسسات ذات الاختصاص في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ومن ثم فإن المؤسسة قد استمرت في دعم الدول الأعضاء من أجل تنشيط القطاع الزراعي. ففي عام 1435هـ، تم توفير تمويلات لضمان الأمن الغذائي لحكومات جامبيا والنيجر ومالي وذلك من خلال تمويل شراء المدخلات الزراعية والأغذية الرئيسية.

زيادة التواجد الإقليمي من أجل تقديم خدمات أفضل للدول الأعضاء

استطاعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إحراز تقدم ملحوظ في عام 1435هـ فيما يتعلق بتواجدها الإقليمي، حيث قامت بتفعيل أنشطتها في مقراتها بمكتب السنغال داكار الإقليمي والمكتب الوسيط بإسطنبول في تركيا. إن المكاتب الدولية الخاصة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد تم تأسيسها بهدف تدعيم وتنسيق الخدمات التي يحتاجها العملاء في بلد ما في مقر واحد. ففي نموذج المكاتب الدولية التي تعمل كبوابات للدول، تكون جميع مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ممثلة من أجل القيام بالمهام المفوضة إليها.

إن التواجد الإقليمي هو ركيزة أساسية لنمو المؤسسة ولاستراتيجية تنويع محفظة أعمالها حيث أن الاقتراب من العملاء يجعل المؤسسة أكثر قدرة على معرفتهم وخدمتهم بطريقة أفضل مع التعرف بشكل أكبر على السوق ومن ثم اتخاذ القرارات التي من شأنها تنمية أعمال المؤسسة في هذه الأقاليم. ويسهل هذا التواجد الإقليمي وصول الأسواق المحلية لخدمات المؤسسة بشكل كبير كما يسمح للمؤسسة بالتوسع في أعمالها والقيام بتنفيذ عمليات التمويل بفاعلية. كما يساعد التواجد الإقليمي المؤسسة على وجه التحديد في تحقيق الهدفين الاستراتيجيين التاليين:

(i) التنويع والتكامل والنمو

(ii) الوصول إلى التميز التشغيلي

كما أن التواجد الإقليمي يدعم صورة المؤسسة واسمها من خلال سهولة الوصول لها والمشاركة في الفعاليات المحلية والمساعدة في تحقيق رؤية المؤسسة بأن " تكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مزودا معترفا به للحلول التجارية بما يفي باحتياجات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي". من ثم فإن تركيز المؤسسة سينصب على النقاط التالية:

- معرفة السوق بشكل أفضل
- المزيد من عمليات التمويل المعتمدة
- المزيد من السحوبات
- المزيد من الدخل
- تسهيل وصول الدول الأعضاء لمكاتب المؤسسة
- إشراف أفضل على العملاء
- التنويع
- بناء العلامة التجارية والاسم التجاري

وسوف تستمر المؤسسة في توسيع تواجدها الإقليمي خلال عام 1436هـ من خلال تنشيط عملياتها في مكاتبها الدولية بإندونيسيا وبنجلاديش بالإضافة إلى السعي إلى بدء العمل في فرعها بدبي.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تدعم قطاع الصادرات في تركيا

في سبتمبر من عام 2014، وقعت المؤسسة وبنك أكتيف اتفاقية تمويل المرابحة ذي المرحلتين بقيمة 45 مليون دولار، وهي اتفاقية خط تمويل للمصدرين الأتراك. وتأتي هذه الاتفاقية تحقيقا لهدف بنك أكتيف لزيادة دوره في تنمية قطاع الصادرات في تركيا، حيث يشكل هذا القطاع المحرك الأساسي للاقتصاد التركي. وقد أسهم هذا التمويل في الوصول إلى رأس المال العامل للصناعات الموجهة نحو للتصدير. كما وفّر وسائل إضافية لهذا البنك الاستثماري في تنمية منتجاته الداعمة لقطاع الصادرات التركي.

ومن المتوقع أن يعزز الهيكل الذي تم تصميمه للخط التمويلي جهود صناعة التمويلات الإسلامية في تمويل الصادرات. كما أن عدداً كبيراً من المنتفعين بهذا التمويل هم من المصنعين وهي فئة تسهم بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي لتركيا، بالإضافة إلى إسهاماتهم في توليد العملة الصعبة وزيادة فرص العمل في بلدهم. علاوة على ما تقدم، فإن هذه الاتفاقية لم تستفد منها تركيا فحسب، بل أسهمت في زيادة التجارة البينية، حيث تم توجيه الصادرات إلى دول منظمة التعاون الإسلامي المجاورة لتركيا.

إن بنك أكتيف يعمل كمصرف استثماري وهو يركز جهوده بشكل أساسي على القيام بتطوير حلول بنكية مخصصة تبعا لاحتياجات السوق، ومن ثم فمن الضروري بالنسبة لهذا البنك أن يصل إلى هياكل تمويلية تتناسب مع نماذج الأعمال الخاصة به. في هذا السياق، تقوم المؤسسة بلعب دور ريادي في مجال تمويل التجارة وذلك لقدرتها على خلق وتوفير منتجات جديدة ومخصصة للوفاء باحتياجات السوق.

لقد تم تنفيذ هذا الخط التمويلي بسرعة كبيرة، كما تم استغلال التمويلات بشكل ناجح ومناسب، بل إن هذه الآلية التمويلية ربحت جائزة صفقة العام لمجلة تمويل التجارة (Trade Finance Magazine) وذلك عن عام 2014.

بنك أكتيف، تركيا

الوصول إلى المزيد من الأموال لتمويل السلع الاستراتيجية والدول الأعضاء الأقل نموا والشركات الصغيرة والمتوسطة

إن أحد مهام المؤسسة هو دعم السلع الاستراتيجية خاصة في الدول الأعضاء الأقل نموا. وفي عام 1435هـ، تمكنت المؤسسة من توفير تمويلات لدعم السلع المذكورة أدناه (جدول 3). كما استطاعت المؤسسة توفير التمويلات لاقتصادات دول جديدة وهي جزر القمر وجيبوتي وفلسطين وهي خطوة أخرى تخطوها المؤسسة من أجل زيادة دعمها للدول الأقل نموا.

إن الاتفاق الإطاري لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يحدد في مادة رقم 2 تمويل التجارة كأداة لتنمية التجارة بين دول المنظمة. إلا أن النقص في تمويل التجارة للدول الأقل نموا وللشركات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يشكل تحديا يحتاج إلى بذل الجهود للتغلب عليه. ومن ثم فقد استمرت جهود المؤسسة الرامية إلى زيادة عمليات التمويل في الدول الأعضاء الأقل نمو. ونتيجة لهذا فإن تمويل هذه الدول وصل إلى 1830 مليون دولار في عام 1435هـ (راجع ملحق 3 للمزيد من التفاصيل).

أما فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن المؤسسة لا يوجد لديها قناة مباشرة للوصول إليها، وإنما تمد المؤسسة المصارف بتمويل المرابحة ذي المرحلتين بهدف قيام هذه المصارف بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال خط تمويل التجارة وتمويل المرابحة ذي المرحلتين، يتم توفير الأموال للبنوك والتي تقرضها للشركات لدعم تداولات معينة. وقد استمر تركيز المؤسسة في عام 1435هـ على هذه الآليات لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وبلغ حجم التمويلات المستثمرة في هذا الصدد 399 مليون دولار.

جدول 3: عمليات تمويل التجارة المعتمدة في مجال السلع الاستراتيجية (بملايين الدولارات)

السلع	بملايين الدولارات
الحبوب والبذور الزيتية	155.00
القطن	153.00
المواد الغذائية	83.00
السكر	60.00
المعادن	68.00
الأسمدة	60.00
البلاستيك	25.00
	4,600

بوكينا فاسو تحسن اقتصادها من خلال قطاع القطن

يلعب قطاع الخدمات في بوكينا فاسو دورا هاما كونها دولة غير مطلة على أي منفذ بحري، ويتصدر القطاع مجالات هامة مثل الاتصالات والتجارة والمصارف. من ثم فإن قطاع القطن يشكل ثاني مصدر للدخل خاصة في المناطق الزراعية ويوفر نفقات المعيشة لنسبة كبيرة من سكان بوركينا فاسو. وتنظر الحكومة إلى زراعة القطن على أنها آداة رئيسية لتخفيض الفقر في البلاد. والقطن منتج تصديري رئيسي وآلية هامة لجني الايرادات لبوركينا فاسو، ومن ثم فإن العلاقات التجارية مع الدول المجاورة مثل ساحل العاج وتوجو هامة للغاية بالنسبة لاقتصاد بوركينا فاسو.

وتعد شركة سوفيتكس المصدر الأساسي للقطن في بوركينا فاسو، بإنتاج يمثل أكثر من 85 بالمائة من إجمالي صادرات القطن بالبلاد. وقد حافظت سوفيتكس والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على شراكة جيدة بينهما في مجال تمويل قطاع القطن خلال السنوات التسع الماضية.

وتدعم التمويلات التي تقدمها المؤسسة استيراد المدخلات الزراعية وشراء بذور القطن من المزارعين والجمعيات التعاونية. وبهذا، فإن التنفيذ السريع لهذه التمويلات يتيح للشركة، أثناء كل موسم، دفع مستحقات مزارعي القطن بشكل سريع وضمان إبرام عقود التصدير في وقتها. ولكل هذا أثر إيجابي على دخل المزارعين وتحسين ظروفهم المعيشية، كما أنه يساعد على تيسير التجارة الإقليمية خاصة في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا.

جوناس بايولو
الأمين العام،
شركة سوفيتكس

3

الشـراكة والتعاون

توسيع دائرة الشراكة من أجل زيادة التمويلات التجارية

إن أحد الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة منذ بدء عملها قبل نحو 7 أعوام هو توسيع دائرة شركائها من أجل جمع المزيد من الأموال لتمويل العمليات التجارية وتحسين إدارة السيولة الخاصة بهذه العمليات.

ومنذ عام 1429هـ، زادت المؤسسة عدد شركائها في حشد التمويلات من المؤسسات المالية والمصارف من 40 إلى 72 في الوقت الحاضر. وقد تم هذا التوسع كنتيجة للجهود الحثيثة في استكشاف الأسواق، وبناء علاقات مباشرة مع مؤسسات جديدة والقيام بإدارة استباقية للعلاقات مع جميع الشركاء في حشد التمويلات الجماعية .

ومن خلال هذا التوسع في عدد الشركاء، استطاعت المؤسسة تلبية الاحتياجات المتزايدة لعملائها الحاليين، كما استطاعت الوصول إلى أسواق كان من الصعب الوصول إليها، ونجحت في جذب المزيد من العملاء، مما يحقق أهدافها الاستراتيجية الرامية إلى قيام المؤسسة بدورها كمحفز على تنمية التجارة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وفي عام 1435هـ، قامت المؤسسة من خلال شركائها بجمع 3580 مليون دولار وذلك لـ23 عملية تمويل جماعي لصالح 14 دولة من الدول الأعضاء، وهو ما يمثل 70 بالمائة من إجمالي التمويلات التجارية التي قامت بها المؤسسة في هذا العام.

ومن أجل توسعة دائرة شراكاتها بشكل أكبر، ستستمر المؤسسة في الأعوام القادمة في زيادة قدرتها على الوصول إلى شركاء جدد وتوثيق علاقاتها بالشركاء الحاليين.

تحسين قدرة المؤسسة على إدارة الموارد

في عام 1435هـ، ركزت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على ترسيخ أقدامها في السوق فيما يتعلق بالتدفقات النقدية وإدارة السيولة والاستثمار وذلك تماشيا مع النمو الداخلي الذي حققته المؤسسة. ومن الجدير بالذكر هنا أن المؤسسة ستستمر في الاعتماد على البنك الإسلامي للتنمية كشريكها الأول في مجال استثمار السيولة. وقد استطاعت المؤسسة في عام 1435هـ، ومن خلال دعم البنك الإسلامي للتنمية، خلق محفظة متنوعة من المعاملات مع البنوك، بالإضافة إلى صكوك الشركات والصكوك السيادية، وتسهيلات تمويل المرابحة للبنوك.

من ناحية أخرى، فقد قامت المؤسسة بتوسيع دائرة شراكاتها مع البنوك وذلك من خلال توقيع اتفاقيات الوكالة والتي ستمكن المؤسسة من الوصول إلى المزيد من الأموال لتلبية متطلباتها. وقد وقعت المؤسسة في عام 1435هـ ثلاث اتفاقيات إضافية مع عدة شركاء مما زاد من قدرتها على جمع الأموال عند الضرورة.

تعزيز التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

شكلت إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية فريق عمل لدراسة سبل التعاون داخل المجموعة والكيانات التابعة له وهي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC والمؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب IRTI. وقد شاركت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في كل مداولات فريق

العمل وصياغة التوصيات التي تم تقديمها للإدارة وتغطي جميع سبل ووسائل وآليات ومسئوليات والتسلسل الزمني لتطبيق برنامج التعاون بين كيانات المجموعة والذي يمكن تلخيصه في الفئات الأربع التالية:

- الخدمات المشتركة
- التعاون في الأعمال
- حوكمة المجموعة
- الإدارات المعنية بالمجموعة

وقد استمر تطبيق توصيات فريق العمل في كافة مؤسسات المجموعة خلال عام 1435هـ وشاركت المؤسسة بفعالية في هذه الجهود.

وقد وقعت المؤسسة اتفاقيات مستوى الخدمة مع البنك الإسلامي للتنمية وذلك فيما يتعلق بالخدمات المشتركة، حيث تنطوي هذه الاتفاقيات على المشاركة في التكاليف والكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات، وتلتزم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بها إلى أقصى درجة مما أدى إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع الكيانات الأخرى داخل المجموعة.

وفي مجال التعاون في الأعمال التجارية، تعمل المؤسسة مع البنك الإسلامي للتنمية في مبادرتها التعاونية تحت اسم "استراتيجية الشراكة مع الدول الأعضاء" (MCPS). وفي إطار تلك المبادرة، يشترك البنك الإسلامي للتنمية مع أعلى المستويات في الدول الأعضاء لرسم الاستراتيجية مع اتباع نهج شامل لمساعدة ودعم التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. وقد عملت المؤسسة بشكل وثيق مع البنك الإسلامي للتنمية في هذه المبادرة الاستراتيجية خلال عام 1435 هـ وشاركت في تنمية استراتيجيات مماثلة لعدد من الدول الأعضاء مثل أوغندا وجمهورية سورينام وتركيا وموريتانيا وباكستان والسنغال وإندونيسيا والمغرب ومالي وتونس وبنجلاديش والنيجر وكازاخستان وماليزيا والصومال والكويت. بينما يجري حاليا إعداد استراتيجيات الشراكة مع دول أخرى من ضمنها تشاد وبنين ومصر وإيران وأوزبكستان واليمن. وقد أدرجت المؤسسة في خطتها السنوية الأدوار الخاصة بها والمنصوص عليها في استراتيجية الشراكة مع دولة من الدول الأعضاء لتنفيذها.

كما تسعى المؤسسة أيضاً نحو التعاون في مجال الأعمال مع كيانات المجموعة الأخرى مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من خلال التكاتف مع هذه الكيانات لتطوير الأعمال وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وقد وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ومن ثم تبنت المؤسسة سياسة بنكية عامة يتم بموجبها تنظيم عمليات التمويل بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وتشتمل خطة العمليات الخاصة بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على عمليات تمويل سيتم القيام بها بغطاء تأميني من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وقد فتح هذا التعاون فرص تمويل تجاري جديدة وتم هيكلة العديد من عمليات التمويل التجاري بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وبالمثل، فإن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تتعاون بشكل نشط مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من خلال منتدى "ثقة" (منتدى الأعمال لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية) وصياغة استراتيجية لتنمية القطاع الخاص والبيع المتبادل لفرص الأعمال بين الدول الأعضاء. وتشارك كل من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بالإضافة إلى بعض نوافذ البنك الإسلامي للتنمية، بانتظام في عمليات مشتركة تحت إشراف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وذلك لتمويل عمليات التجارة الكبرى في الدول الأعضاء. كما تتعاون المؤسسة أيضا مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في تطوير منتجات التمويل الإسلامي.

وهناك عدد من المنابر الهامة في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مثل الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (مجلس المحافظين/الجمعية العامة)، والمنتدى المشترك لأعضاء لمجالس إدارات البنك ومؤسساته، والاجتماعات الشهرية لمنتدى التنسيق بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IGCF)، واجتماعات لجنة إدارة المجموعة (GMCM)، واللجنة المشتركة للشريعة الإسلامية لجميع أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذين لديهم قواعد شرعية موحدة، وتقييم أداء المجموعة في أربعين عاما، وتطوير استراتيجية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعشرة أعوام. كما تقوم كيانات المجموعة بالعمل المشترك من أجل تنظيم الكثير من المحاضرات والندوات مما يسهم كثيرا في تعزيز التعاون على نطاق المجموعة.

وقد عملت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عن كثب مع المؤسسات الأخرى داخل المجموعة من أجل الاستعدادات والاحتفالات بمرور أربعين عاما على تأسيس المجموعة، وهو ما يعد حدثا هاما في رحلة المجموعة نحو خدمة الأمة. وفي سياق التعاون والتنسيق مع المجموعة، تجدر الإشارة إلى المشاركة الفعالة من جانب المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تأسيس المكاتب الوسيطة للمجموعة في خمس دول وهي تركيا وإندونيسيا وبنجلاديش ومصر ونيجيريا، وهو ما يتوقع أن يخدم العملاء من القطاعين العام والخاص بفعالية وكفاءة.

اللجنة المعنية بشؤون التجارة في المجموعة البنك الإسلامي للتنمية (GTRC)

إن اللجنة المعنية بشؤون التجارة في المجموعة (GTRC) هي مقوم آخر من مقومات تعزيز التعاون والتنسيق بين كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وقد تم تأسيسها عام 2009 بتوجيه من رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وذلك بهدف تعزيز التعاون وتنسيق جهود المجموعة التجارية. وقد لعبت اللجنة دورا أساسيا في التنسيق بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة بين كيانات المجموعة وعرض جهود المجموعة في تنمية التجارة.

كما تم القيام بإعادة تشكيل اللجنة عام 1434هـ بمشاركة أكبر من مؤسسات المجموعة مع توسيع نطاق أنشطة اللجنة في النواحي المتعلقة بالتجارة. وفي هذا السياق، فقد ساهمت جميع مؤسسات المجموعة المهتمة بالتجارة بمبادرات تم تطويرها من أجل تنفيذها في الدول الأعضاء وذلك لتعزيز التجارة والتكامل الإقليميين من ناحية، والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى.

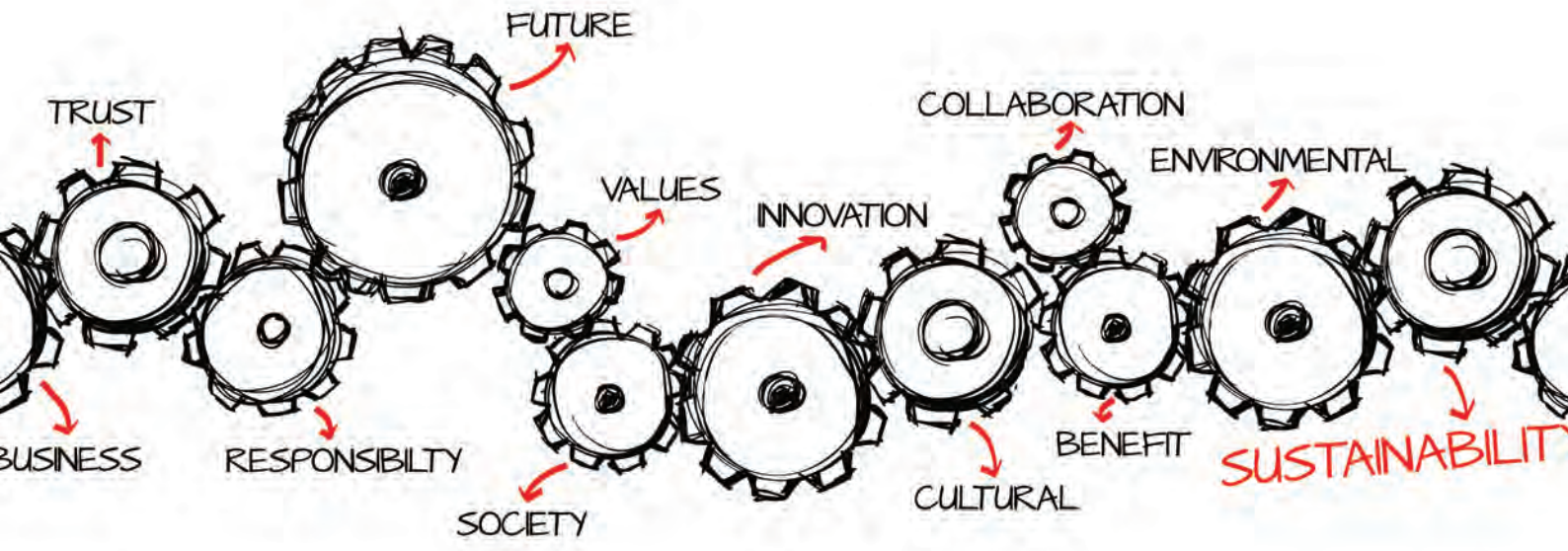

4

إعادة تحديد أولويات تنمية التجارة لزيادة فاعليتها

برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة (TCPP)

يعد برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة هو ذراع تنمية التجارة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، فهو يعتبر مكملا لرؤية المؤسسة والتي تطمح إلى توفير الحلول التجارية للدول الأعضاء. ويقوم البرنامج بأنشطته من خلال تصميم وتوفير الدعم الفني المتعلق بالتجارة وذلك بواسطة جمع الموارد المالية والفنية من العديد من شركاء التنمية. وتنص الرؤية والاستراتيجية الجديدة للبرنامج على زيادة عدد هؤلاء الشركاء من أجل خلق شبكة واسعة منهم لتنمية التجارة في الدول الأعضاء.

علاوة على هذا، فإن نموذج الأعمال الجديد يركز على تصميم وتوفير الدعم الفني التجاري القائم على النتائج وذلك من أجل توفير حلول فعالة لتنمية التجارة. ومن ثم فإن خطة البرنامج تطمح للعمل مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين من أجل تصميم وتنفيذ سلسلة طويلة المدى من المبادرات التجارية.

آليات التعاون من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي

من أجل التعامل مع التحديات التي تواجه تنمية التجارة في الدول الأعضاء بطريقة أكثر شمولية وتكامل، يركز برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة جهوده على تنمية الشراكات وجمع الموارد. إن التركيز على تنمية الشراكات في عام 1435هـ مكن البرنامج من تصميم وتنفيذ خطط شاملة لتنمية التجارة. حيث يوفر هذا التركيز الأساس لتعزيز القدرات الإنتاجية وربط المؤسسات من أجل تحقيق المزيد من التعاون والتكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

١) مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS)

تعد مبادرة العون من أجل التجارة في الدول العربية مثالا ملموسا على توجه برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة لتوفير الدعم الفني التجاري للدول الأعضاء بطريقة تتسم بالشمولية والتكامل. فهذه المبادرة تشكل مجالا للتعاون والتنسيق بين المؤسسات المهتمة بالتجارة والمانحين على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. في عام 1435هـ، بدأ تنفيذ الخطط ذات الأولوية والمدرجة ضمن المبادرة مما رسخ دعائم التواصل والتعاون بين الدول المنتفعة من هذه الخطط.

كما أدت المبادرة إلى خلق بيئة خصبة للأعمال والتجارة داخل حدود الدول الأعضاء وفيما بينها. وفي عام 1435هـ، تم القيام بالعديد من الدراسات لتحديد المعيقات التشريعية والتنظيمية والإجراءات غير المتعلقة بالتعريفة والتي يمكن التخلص منها من خلال تبسيط وتنسيق قواعد وإجراءات التجارة بين الدول العربية.

علاوة على هذا، فقد أكدت المبادرة على أهمية تبادل الخبرات والمعرفة بين الدول الأعضاء من أجل تنسيق قواعد ولوائح ومعايير التجارة أثناء القيام بالعمل على تنمية القدرات المؤسسية. كما تم تصميم عدة مشاريع توأمة من أجل تنفيذها في الأعوام القادمة، وتهدف هذه المشاريع لتنمية القدرات في مجالات التقييس والمعايير والاعتماد من خلال نقل المعرفة والخبرات من بلد لآخر.

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد تم البدء في عدد من الدراسات الأولية لتحديد المعيقات المادية وغير المادية المتعلقة بالجمارك على الحدود بين مصر والسودان، وأيضا بين الأردن والسعودية. وسوف تساعد هذه الدراسات في تطوير مشاريع تهدف إلى إصلاح شامل للإجراءات الجمركية. كما تم إطلاق برنامج للدعم الفني في العام 1435هـ بهدف تعزيز القدرات الفنية والمؤسسية لجامعة الدول العربية. ويمكن هذا البرنامج الجامعة من مراقبة تنفيذ القرارات بشكل أفضل وذلك من خلال عقد اجتماعات وزارية كما يهدف إلى توفير الدعم الفني الفعال للدول الأعضاء مما سيسهم في تنفيذ السياسات التجارية للجامعة.

ب) مبادرة المساعدة من أجل التجارة في المنطقة التي يغطيها برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات دول آسيا الوسطى (SPECA)

في ضوء الخبرات المتراكمة والمكتسبة من مبادرة المساعدة من أجل التجارة في الدول العربية، فقد بذل برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة جهودا حثيثة من أجل الانتهاء من وثيقة مشروع المساعدة من أجل التجارة في المنطقة التي يغطيها برنامج SPECA، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بأوروبا. ويهدف المشروع إلى تنمية القدرات في مجال الصناعات الزراعية الغذائية من خلال التعامل مع محدودية العرض في مقابل الطلب والذي يواجهه القطاع الخاص. إلا أن برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة لم يعمل فعليا سوى على مكوّن واحد من مكوِّنات هذه المبادرة خلال عام 1435هـ.

دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة من خلال مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS)

أطلقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية بالإنابة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في نوفمبر من عام 2013، وهي فرصة استثنائية للمنطقة العربية ليس فقط لزيادة التجارة البينية الخاصة بها وإنما لزيادة إسهامها في التجارة العالمية وذلك سعيا لتطبيق قرارات القمة الاقتصادية العربية. وتعتمد هذه المبادرة على "شراكة فريدة" تتألف من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وخمس وكالات تابعة للأمم المتحدة، وسبعة مانحين يعملون معا لمساعدة الدول العربية على تحسين قدراتهم التجارية والاستفادة من التوسع الحاصل في الأسواق العالمية. وتدعم هذه التحسينات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

لقد قطعنا حاليا منتصف الطريق في تنفيذنا لهذه المبادرة، ونحن نؤمن بأنها ستساعد على خفض تكاليف التجارة ومعالجة العوامل المقيدة للنمو في المنطقة العربية، كما أننا نقدر الدور الذي تلعبه المبادرة في مساعدة جامعة الدول العربية في تقوية قدراتها على تنمية التكامل التجاري الإقليمي. وتهدف المبادرة إلى ترجمة الاتجاهات والاستراتيجيات الأساسية إلى حلول تدعم سياسة الإصلاح التجاري والعلاقات الاقتصادية الوثيقة في المنطقة.

أود انتهاز هذه الفرصة كي أشكر المؤسسة على كل مساعداتها ودورها الهام والمشورة التي قدمتها منذ بداية المبادرة، وأثق أن المؤسسة ستستمر في تقديم هذا الدور لتوفير قاعدة قوية لدفع المبادرة إلى الأمام وضمان اتباعها لنفس الدرب الذي سلكته مبادرات مشابهة في مناطق أخرى.

د. محمد بن إبراهيم التويجري
الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية
جامعة الدول العربية

وفي هذا السياق، فقد قام برنامج التعاون وتعزيز التجارة بإعداد مشروع وتقديمه إلى مكتب التنسيق التابع للجنة التعاون الاقتصادي والتجاري بعنوان "برنامج تسهيل التجارة لدول آسيا الوسطى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". ويهدف هذا المشروع إلى تقوية الترابط التجاري بين الدول الأعضاء من خلال تذليل العقبات التشريعية والإدارية أمام التجارة الإقليمية. وسوف يبدأ تنفيذ هذا المشروع في عام 1436هـ من خلال شبكة الشراكات التي نماها البرنامج وتشتمل على اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ودول المحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وهيئات التجارة القومية في الدول المنتفعة من المشروع.

ج) منتدى تنمية التجارة

يعد هذا المنتدى برنامجا رياديا آخر لبرنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة، ويركز على بناء منصة للشراكة بين القطاعين العام والخصا. ويهدف المنتدى إلى جمع صناع السياسات ورجال الأعمال من أجل مناقشة القضايا والسياسات المتعلقة بالتجارة من أجل الاتفاق على حلول لمعالجة أكثر التحديات شيوعا في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بتنمية التجارة مع توفير الفرص لرجال الأعمال لتأسيس شراكات من خلال عقد فعاليات للتوفيق بينهم. كما يهدف المنتدى إلى خلق فرص تعليمية من خلال فعاليات بناء القدرات. وقد تم عقد مجموعة من النقاشات الأولية مع الدولة التي من المحتمل أن تستضيف المنتدى خلال عام 1435هـ من أجل توضيح الترتيبات والأدوار والمسؤوليات الخاصة بتنظيم أول انعقاد للمنتدى.

د) مذكرات التفاهم

قام البرنامج مع مجموعة مختارة من الدول الأعضاء واتحاد بين القطاعين العام والخاص بالتعاون من أجل إعداد وتوقيع مذكرات تفاهم تخدم أهدافا وغايات محددة. وقد تم إعداد مذكرات للتفاهم مع الكويت والمغرب والائتلاف العالمي للوجستية الفعالة.

هـ) المبادرات/الجهود على مستوى منظمة التعاون الإسلامي

استمر البرنامج في العام 1435هـ في جهوده على مستوى منظمة التعاون الإسلامي من أجل تحقيق التواصل والتعاون الفعال بين السلطات التجارية الخاصة بمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. وفيما يلي بعض الأمثلة على الجهود التي قام بها البرنامج:

- المجموعة الاستشارية لتعزيز التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي
- الخطة العشرية الجديدة لمنظمة التعاون الإسلامي
- الاستراتيجية الجديدة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)
- برنامج الرعاية

الشراكة من أجل التجارة وبناء القدرات المعرفية

إن بناء القدرات البشرية والمؤسسية القوية في مجال التجارة يعد أمرا ضروريا من أجل تنفيذ وإدارة مشاريع/مبادرات تنمية التجارة طويلة الأجل بشكل فعال. لهذا، فقد تم تضمين المقومات التالية في برنامج جسر المعرفة التجارية الخاص بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة:

1) برنامج الجسر التجاري بين الدول العربية والأفريقية

إن التجارة الإقليمية بين الدول العربية والأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا تعكس القدرات الكاملة الخاصة بالإقليمين. ومن ثم فقد اتفقت المؤسسة مع برنامج الصادرات السعودي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على تشكيل آلية مشتركة من أجل التعامل مع هذه المسألة من خلال تطوير برنامج لتنمية التجارة الإقليمية ضمن رؤية الأطراف المشاركة التي ترى ضرورة زيادة التجارة بين الإقليمين. وخلال عام 1435هـ أعدت الأطراف المشاركة في هذا المشروع أول وثيقة للمشروع وأول خطط تفصيلية للعمل.

وسوف يتم إطلاق هذا المشروع في عام 1436هـ من خلال تناول تحديات تطوير القدرات التي تواجه مؤسسات دعم التجارة والشركات الصغيرة والمتوسطة، والمساعدة في تحسين المعرفة والمهارات والخبرات التي لدى هذه المؤسسات والشركات وذلك في التسويق والجودة وتطوير المنتجات. بالإضافة إلى هذا، سيتم عقد سلسلة من الفعاليات التي ترمي إلى التوفيق بين هذه المؤسسات والشركات من أجل بناء جسور تجارية بين الإقليمين. كما تهدف الأطراف المشاركة في هذا البرنامج إلى توفير حلول للتمويل التجاري من أجل تسهيل الصفقات التجارية المرتقبة.

2) مرشد تنفيذ تيسير التجارة

هناك العديد من البرامج التي تتناول مشكلات التسهيل التجاري والتي تم إعدادها وتنفيذها من خلال برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة وشركائه من المؤسسات التنموية. ومن أجل تدعيم هذه المبادرات، فقد قام برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا خلال عام 1435هـ من أجل ترجمة مرشد تنفيذ تيسير التجارة إلى اللغة العربية وإطلاق نسخة عربية من الموقع الخاص بهذا الدليل والذي يشتمل على مجموعة من أدوات ومعلومات التيسير التجاري (الاتفاقات والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمعايير وأفضل الممارسات). إن الهدف الرئيس لتيسير التجارة هو المساعدة على جعل التجارة عبر الحدود أكثر سرعة وأقل كلفة، وفي هذا الصدد فإنه من المتوقع إطلاق موقع مرشد تنفيذ تيسير التجارة - النسخة العربية - في شهر مارس 2015 على الموقع التالي:

http://tfig.itcilo.org/AR/index.html

ج) مركز التدريب التجاري الدولي الإقليمي في غرب أفريقيا

سيقوم المركز، والذي من المزمع إقامته في غينيا، بالعمل كمقر إقليمي لغرب أفريقيا. في عام 1435هـ، نسقت المؤسسة مع مكتب التسهيل التجاري في كندا من أجل استكشاف إمكانية الشراكة في تأسيس المركز. وسيتم ضمن إطار هذا المشروع تقديم مواد تدريبية للمدربين في شكل وحدات تدريبية موجهة نحو تنمية المهارات ورأب الفجوة المعرفية عند الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التصدير والتجارة الأجنبية.

د) تنمية التجارة

بالإضافة إلى البرامج والخطط السابق ذكرها، فقد تجاوب برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة مع طلبات تنمية التجارة التي تلقاها من الدول الأعضاء، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، والمنظمات الدولية والإقليمية. وفي هذا السياق، فقد سهل البرنامج مشاركة الدول الأعضاء الأقل نمو في أنشطة واجتماعات وندوات تنمية التجارة التي أقامتها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. ومن خلال هذه الاستجابة، تمكنت منظمات تنمية التجارة في الدول الأعضاء الأقل نموا من حضور اجتماعات القطاع الخاص التي تديرها منظمة التعاون الإسلامي، كما تمكنت من حضور المعارض التجارية الدولية مثل معرض جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين (الموصياد) وذلك من أجل تنمية علاقاتها وعرض منتجاتها.

5

القوائم المالية المدققة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات
للسنة المنتهية في 30 ذي الحجة 1435 هـ (24 أكتوبر 2014)

فهرس

صفحة

تقرير مراجعي الحسابات ---------- 40

قائمة المركز المالي ---------- 41

قائمة الدخل ---------- 42

قائمة التدفقات النقدية ---------- 43

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء ---------- 44

إيضاحات حول القوائم المالية ---------- 45 - 66

ديلويت آند توش
بكر أبو الخير وشركاهم
ماحسبون قانونيين
ص.ب 422
جدة 21411
المملكة العربية السعودية

تليفون: 2725 657 12 (0) 966+
فاكس: 2722 657 12 (0) 966+

www.deloitte.com
المركز الرئيسي: الرياض

تقرير مراجعي الحسابات

إلى الجمعية العامة
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
جدة - المملكة العربية السعودية

نطاق المراجعة

لقد راجعنا قائمة المركز المالي المرفقة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ (٢٤ أكتوبر ٢٠١٤) وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات من رقم ١ الى رقم ٢٣ والتي تعتبر جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية. إن إعداد هذه القوائم المالية والتزام المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية هو مسؤولية إدارة المؤسسة. إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى المراجعة التي قمنا بها.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تتضمن أية أخطاء جوهرية. تشمل المراجعة على إجراء فحص إختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة ضمن القوائم المالية. كما تشتمل المراجعة على إجراء تقييم للمبادئ المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة، ولطريقة العرض العام للقوائم المالية. ونعتقد أن مراجعتنا تعطينا أساساً مناسباً لإبداء رأينا.

رأي مطلق

في رأينا، إن القوائم المالية المشار اليها أعلاه تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ (٢٤ أكتوبر ٢٠١٤) ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل اللجنة الشريعة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

ديلويت آند توش
بكر ابو الخير وشركاهم

ديلويت آند توش بكر أبو الخير وشركاهم
محاسبون قانونيون
ترخيص رقم ٩٦
Lic. 96
C. P. A.
Deloitte & Touche
Bakr Abulkhair & Co.

المطهر بن يحيى حميد الدين
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٢٩٦
١٥ جماد الاخر ١٤٣٦
٤ ابريل ٢٠١٥

قائمة المركز المالي
كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ (٢٤ أكتوبر ٢٠١٤)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
الموجودات			
نقد وما يعادله	٤	٢١٦,٨٨٨	٣٥٥,٩٤٠
ودائع سلعية	٥	٥,٠٠٠	٧,٠٠٠
تمويل بالمرابحة ، صافي	٦	٥١٩,٨٦٩	٣٤٧,٤٨١
إستثمارات في صكوك	٨	٩٩,٦٤٨	٩٣,٥٧٩
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٩	-	٢٨,٠٤٢
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	١٠	٨,٤٢٩	٥,١٦٩
ذمم مدينة من أطراف ذات علاقة	١٣	٢٤٣	٤٥
موجودات ثابتة	١١	٢,٢٦٨	١,٢١٧
مجموع الموجودات		٨٥٢,٣٤٥	٨٣٨,٤٧٣
المطلوبات وحقوق الأعضاء			
المطلوبات			
مستحقات ومطلوبات أخرى	١٢	٢٤,٢٥٧	٣٩,٥٣٣
ذمم دائنة إلى أطراف ذات علاقة	١٣	١,٧٠٩	٤,٩٧٦
مجموع المطلوبات		٢٥,٩٦٦	٤٤,٥٠٩
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	١٤	٧٠٢,١٢٨	٧٠١,٩٦١
إحتياطي عام	١٦	١٢٤,٢٥١	٩٧,٠٣٥
إحتياطي القيمة العادلة		-	(٥,٠٣٢)
مجموع حقوق الأعضاء		٨٢٦,٣٧٩	٧٩٣,٩٦٤
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		٨٥٢,٣٤٥	٨٣٨,٤٧٣
إلتزامات غير مدفوعة	١٧	٢٨٣,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم ٦ إلى رقم ٢٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة الدخل
للسنة المنتهية في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ (٢٤ أكتوبر ٢٠١٤)

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
دخل من:			
ودائع سلعية		٨٠٠	٨٣٥
تمويل بالمرابحة		١٧,٦٦٥	١٧,٧٥٨
إستثمار في صكوك		٣,٢٤٤	٢,٩٨٦
أتعاب فتح خطاب ائتمان		٤,٥٣٧	٢,٩٩٥
أتعاب مضاربه وأتعاب مقدمة		١٨,٤٤٤	١٩,٦٠٦
أخرى		٧٢٨	٢٢
		٤٥,٤١٨	٤٤,٢٠٢
مصروفات إدارية:			
تكلفة الموظفين		(١٥,٤٠٧)	(١٤,٣٣٦)
إستهلاك	١١	(٥٠٠)	(٢٢٨)
أخرى	١٥	(٥,٠٨٧)	(٥,٣٠٠)
		(٢٠,٩٩٤)	(١٩,٨٦٤)
ربح فروقات عملة		٢٩٤	١٢٤
ربح/(خسارة) غير محققة من إعادة تقييم صكوك	٨	٢,٤٩٨	(٢,٩١٢)
		٢,٧٩٢	(٢,٧٨٨)
صافي الدخل للسنة	١٦	٢٧,٢١٦	٢١,٥٥٠

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم ٦ إلى رقم ٢٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ (٢٤ أكتوبر ٢٠١٤)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
التدفقات النقدية من العمليات:			
صافي الدخل للسنة		٢٧,٢١٦	٢١,٥٥٠
تعديلات لتسوية صافي الدخل مع صافي النقد المتوفر من العمليات التشغيلية:			
إستهلاك		٥٠٠	٢٢٨
(مكاسب)/ خسائر غير محققة من إعادة تقييم صكوك	٨	(٢,٤٩٨)	٢,٩١٢
خسارة من استبعاد استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		(٧٠٧)	-
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ودائع سلعية		٢,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
تمويل بالمرابحة		(١٧٢,٣٨٨)	١٣٦,٦٦٦
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى		(٣,٢٦٠)	٤١,٢٣٢
ذمم مدينة من/ ذمم دائنة إلى أطراف ذات علاقة		(٣,٤٦٥)	(٥٦,٠٧٦)
مستحقات ومطلوبات أخرى		(١٩,٢٦١)	٣٣,٩٥٧
صافي النقد (المستخدم في)/ المتوفر من الانشطة التشغيلية		(١٧١,٨٦٣)	٢٠٤,٤٦٩
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار:			
استثمارات في صكوك		(٢٤,٩١١)	(٣٩,٩٩٥)
متحصلات من إستبعاد صكوك		٢١,٣٤٠	١٨,٤٦٦
متحصلات من إستبعاد استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		٣٧,٧٦٦	-
متحصلات من بيع اصول ثابتة		(١,٥٥١)	(١,١٣٢)
صافي النقد المتوفر من/ (المستخدم في) أنشطة الإستثمار		٣٢,٦٤٤	(٢٢,٦٦١)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
مساهمة رأس المال		١٦٧	٣,٤٢٠
صافي النقد المتوفر من أنشطة التمويل		١٦٧	٣,٤٢٠
صافي التغير في النقد وما يعادله		(١٣٩,٠٥٢)	١٨٥,٢٢٨
نقد وما يعادله كما في بداية السنة		٣٥٥,٩٤٠	١٧٠,٧١٢
نقد وما يعادله كما في نهاية السنة	٤	٢١٦,٨٨٨	٣٥٥,٩٤٠
معاملات غير نقدية:			
مكاسب من استبعاد استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المحولة إلى أرباح محرمة شرعاً		٣,٩٨٥	-

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم ٦ إلى رقم ٢٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء
للسنة المنتهية في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ (٢٤ أكتوبر ٢٠١٤)

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	رأس المال المدفوع	إحتياطي عـام	إحتياطي القيمة العادلة	المجموع
الرصيد كما في ١ محرم ١٤٣٤هـ		٦٩٨,٥٤١	٧٥,٤٨٥	(٦,٦٦٥)	٧٦٧,٣٦١
رأس المال المساهم به	١٤	٣,٤٢٠	-	-	٣,٤٢٠
صافي الدخل للسنة و المحول إلى الإحتياطي العام	١٦	-	٢١,٥٥٠	-	٢١,٥٥٠
احتياطي القيمة العادلة	٩	-	-	١,٦٣٣	١,٦٣٣
الرصيد كما في نهاية ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٤هـ		**٧٠١,٩٦١**	**٩٧,٠٣٥**	**(٥,٠٣٢)**	**٧٩٣,٩٦٤**
رأس المال المساهم به	١٤	١٦٧	-	-	١٦٧
صافي الدخل للسنة المحول إلى إحتياطي عام	١٦	-	٢٧,٢١٦	-	٢٧,٢١٦
المستبعد خلال السنة	٩	-	-	٥,٠٣٢	٥,٠٣٢
الرصيد كما في نهاية ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ		**٧٠٢,١٢٨**	**١٢٤,٢٥١**	**-**	**٨٢٦,٣٧٩**

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم ٦ إلى رقم ٢٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

١ - التأسيس، الأنشطة وأخرى

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") بموجب قرار مجلس المحافظين لدى البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") في إجتماعهم الثلاثون المنعقد بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٤٢٦هـ (٢٤ يونيو ٢٠٠٥). يتم إدارة المؤسسة وفقاً لبنود إتفاقية التأسيس الخاصة بالمؤسسة. إن المؤسسة منظمة دولية تستمد كيانها القانوني من القانون الدولي العام. وكنتيجة لذلك، فإن المؤسسة قادرة على إبرام عقود والإستحواذ على وإستبعاد ممتلكات وإتخاذ مواقف قانونية. وكمؤسسة دولية، فإن المؤسسة لا تخضع لسلطة تنظيم خارجية.

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التجارة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والإشتراك في الأنشطة التي تسهل التجارة البينية والتجارة الدولية. تعتبر أغلبية الموجودات التشغيلية للمؤسسة مديونيات ذات سيادة مقدمة إلى أو مضمونة من قبل الدول الأعضاء صاحبة المديونية، أو مضمونة بموجب إستثمارات في الدول الأعضاء، وهى مضمونة بطريقة مقبولة من المؤسسة.

تباشر المؤسسة أنشطتها من خلال مقر البنك الرئيسي بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. تظهر القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية، كما أن الفترة المالية للمؤسسة هي السنة الهجرية القمرية.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية المرفقة مـن قبل مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ ١٥جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ (٤ ابريل ٢٠١٥م).

٢ - السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("هيئة المحاسبة") وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل اللجنة الشرعية لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. فيما يتعلق بالأمور التي لم تتطرق لها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة، تستخدم المؤسسة المعيار المناسب الصادر عن أو المطبق من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية ("مجلس المعايير") والتفسير المناسب الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس المعايير.

يتم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للإستثمارات في الصكوك وأسهم الشركات.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة):

ب) تقديرات وإفتراضات محاسبية مؤثرة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إستخدام تقديرات وإفتراضات محددة تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما تتطلب من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. يتم تقيم تلك التقديرات والإفتراضات والأحكام بشكل مستمر وهي مبنية على الخبرة السابقة وعوامل أخرى بما فيها الحصول عل المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها مناسبة للظروف. تبدي المؤسسة رأيها في تقدير مخصص هبوط قيمة موجودات تمويل بالمرابحة.

ج) تحويل العملات الأجنبية

(أ) عملة النشاط والعرض

تظهر البنود في القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية والتي هي عملة النشاط والعرض للمؤسسة.

(ب) معاملات وأرصدة

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ تلك المعاملات. تحول الموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تقيد أرباح وخسائر فروقات تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل بإستثناء المكاسب والخسائر غير المحققة على الإستثمار في أسهم شركات التي تحتسب على القيمة العادلة ضمن الإحتياطي في حقوق الأعضاء.

يتم تحويل البنود غير المالية بالعملات الأجنبية والتي تم قياسها بالتكلفة التاريخية بإستخدام أسعار الصرف في تاريخ التسجيل الأولي.

د) نقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله من أرصدة لدى البنوك والإستثمارات قصيرة الأجل الأخرى عالية السيولة وودائع سلعية ذات تواريخ إستحقاق لفترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة):

هـ) ودائع سلعية

تتم الودائع السلعية من خلال بنوك إسلامية وتستخدم لشراء وبيع السلع لتحقيق معدل ربح ثابت. إن شراء وبيع السلع محدود بشروط إتفاقية بين المؤسسة والبنوك الإسلامية. يتم قيد الودائع السلعية في بادئ الأمر بالتكلفة بما في ذلك مصاريف الشراء المرتبطة بها وتقاس لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها أي مبالغ مشطوبة (إن وجدت).

تصنف الودائع السلعية والتي لها فترة إستحقاق ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها كنقد وما يعادله.

و) التمويل بالمرابحة

إن المرابحة هي إتفاق تقوم بموجبه المؤسسة ببيع العميل سلعة أو أصل كانت المؤسسة قد قامت بشرائه وإقتنائه بناءاً على وعد مقدم من العميل بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائد هامش ربح متفق عليه.

تقيد الذمم المدينة من عمليات التمويل بالمرابحة بتكلفة البضاعة المباعة أو الأموال المدفوعة للمستفيدين زائداً الإيرادات المحققة للمؤسسة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، ناقصاً الدفعات المستلمة ومخصص الانخفاض في القيمة.

تمثل الإيرادات غير المكتسبة الجزء غير المطفأ من إجمالي إيراد التمويل بالمرابحة الملتزم به في التاريخ الفعلي لدفع الأموال.

يتم قيد سلع المرابحة بالتكلفة.

ز) إستثمارات في صكوك

تصنف الإستثمارات في الصكوك كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. تسجل تلك الإستثمارات عند الإعتراف بها بالقيمة العادلة من تاريخ إبرام العقد. ويتم لاحقاً إعادة قياس تلك الإستثمارات في نهاية كل فترة مالية ويحمل الربح أو الخسارة على قائمة الدخل.

ح) إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

إن القصد من الإستثمارات في حقوق الملكية هو الإحتفاظ بها لفترة طويلة الأجل من الزمن ومن المحتمل بيعها وفقاً لمتطلبات السيولة أو التغيرات في أسعار الأسهم. هذه الإستثمارات تصنف على أنها إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. يتم قياس هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة ويتم قيد أية أرباح أو خسائر غير محققة والناتجة عن إعادة القياس بالقيمة العادلة في إحتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الأعضاء إلى حين إستبعادها أو تحقيق لهبوط في قيمتها. في ذلك الوقت يتم نقل الربح أو الخسارة المعترف بها سابقاً في حقوق الأعضاء إلى قائمة الدخل.

ط) الموجودات والمطلوبات المالية

تتكون الموجودات المالية من النقد وما يعادله، والودائع السلعية، والإستثمارات في الصكوك، والتمويل بالمرابحة، والذمم المدينة من أطراف ذات علاقة. ويتم قياس هذه الموجودات المالية ابتداءً بالقيمة العادلة ويتم قيدها لاحقا بالتكلفة مطروحاً منها اية مخصص لهبوط القيمه، ان وجد.

ويتم تصنيف المطلوبات المالية استنادا الى جوهر الاتفاقيات التعاقدية المبرمه. وتتكون المطلوبات المالية من الذمم الدائنة لأطراف ذات علاقة ومطلوبات أخرى ويتم قياسها ابتداءً بالقيمه العادلة ويتم قيدها لاحقا بالتكلفة.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة):

ي) هبوط في قيمة الموجودات المالية

التمويل بالمرابحة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بوجود هبوط في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. وبالتالي، تقوم المؤسسة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءاً على تقييم الخسائر المتكبدة. تشمل عملية التقييم مراجعة الموجودات المالية بتاريخ المركز المالي بهدف تحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات على هبوط قيمتهم بشكل منفرد، وكذلك الخسائر التي تعاني منها المؤسسة نتيجة لإعادة جدولة المبالغ المستحقة من بعض الدول أو الأفراد ومن خطط التسوية المتفق عليها. تنتج الخسارة عن الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني على الموجودات المالية المحددة في الإتفاقية. يتم تعديل مخصص الهبوط في قيمة الموجودات بشكل دوري بناءً على مراجعة الظروف الجارية. بالإضافة إلى ذلك يتم تكوين مخصص عام للخسائر عند وجود دليل موضوعي بأن هناك خسائر غير محددة للمحفظة كما بتاريخ المركز المالي. يتم تقدير ذلك بناءاً على معدلات المخاطر للدول، الظروف الإقتصادية الراهنة والنمط الإفتراضي الموجود في مكونات المحفظة.

يتم قيد تعديلات على المخصص كإضافة أو تخفيض وذلك ضمن قائمة الدخل. عند تحديد مدى كفاية المخصص المكون، تأخذ المؤسسة بعين الإعتبار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني للأداة المالية.

موجودات مالية أخرى

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بوجود هبوط في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم إحتساب قيمة خسائر الهبوط للموجودات المالية المقيدة بالتكلفة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته العادلة المقدرة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي من خلال إستخدام حساب مخصص. عند إعتبار الأصل المالي غير قابل للإسترداد، يتم شطبه مقابل حساب مخصص. أما بالنسبة للمبالغ التي تم شطبها سابقاً والتي يتم لاحقاً إستردادها فيتم إضافتها على قائمة الدخل. يتم تسجيل مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية عند حدوث انخفاض جوهري أو لفترات طويلة في تكلفة القيمة العادلة.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة):

ك) موجودات ثابتة

تقيد الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الإستهلاكات المتراكمة والهبوط في القيمة. يحمل الإستهلاك على قائمة الدخل على أساس طريقة القسط الثابت. توزع تكلفة هذه الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها كما يلي:

معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	٤ سنوات
سيارات	٥ سنوات

يتم إعتبار مصاريف الصيانة والإصلاح والتي لا تعمل على إطالة العمر الإنتاجي المقدر للأصل بشكل جوهري كمصروفات ويتم قيدها في قائمة الدخل عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات الهامة والتجديدات (إن وجدت) ويتم إستبعاد قيمة الأصل المستبدل.

تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتقيد في قائمة الدخل.

ل) المخصصات

يتم قيد المخصصات عندما يكون لدى المؤسسة إلتزام قانوني حالي أو متوقع ناتج عن حدث سابق، وهناك إحتمال وجود إستخدام للموارد لتسوية الإلتزام، وإمكانية تقدير المبلغ بشكل يعتمد عليه.

م) تحقيق الإيرادات

التمويل بالمرابحة
تقيد الإيرادات من التمويل بالمرابحة وفقاً لأسس الإستحقاق الزمني خلال الفترة من تاريخ الصرف الفعلي للأموال حتى تاريخ سداد الأقساط المجدولة.

ودائع سلعية
تقيد الإيرادات من الودائع لدى البنوك الإسلامية وفقاً لأسس الإستحقاق الزمني خلال الفترة من تاريخ الصرف الفعلي للأموال حتى تاريخ الإستحقاق.

إستثمار في صكوك
تعتبر الإيرادات في الإستثمار في الصكوك حسب الاستحقاق الزمني بإستخدام نسبة العائد المعلنة من قبل المؤسسات المصدرة.

أتعاب المضارب
تقيد الإيرادات من أتعاب المضارب حسب الإستحقاق الزمني عند تقديم الخدمة.

أتعاب مقدمة وأتعاب فتح خطابات الإئتمان
تقيد الإيرادات من الأتعاب المقدمة ومن فتح خطابات الإئتمان حسب الإستحقاق الزمني عند تقديم الخدمة وبناء على الاتفاقيات المبرمة.

إيرادات محرمة شرعياً
إن الإيرادات من النقد وما يعادله ومن الإستثمارات الأخرى التي تعتبرها إدارة المؤسسة محرمة شرعاً لا تدرج ضمن قائمة الدخل للمؤسسة، ولكن يتم تضمينها في المطلوبات المستحقة حتى يتم إتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة بخصوص الجهة التي سيحول إليها هذا الإيراد.

ن) المقاصة

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وإثبات الصافي بالقوائم المالية عندما يكون لدى المؤسسة حقاً قانونياً في إجراء المقاصة والنية إما للتسوية على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسديد المطلوبات المالية في آن واحد.

س) زكاة وضريبة دخل

المؤسسة لا تخضع لضريبة الدخل أو الزكاة. الإلتزامات الناتجة من الزكاة وضريبة الدخل هي من مسؤولية الأعضاء بشكل فردي.

ع) برنامج تقاعد الموظفين

تشارك المؤسسة في برنامج صندوق التقاعد لموظفي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وطبقا لذلك البرنامج، يساهم موظفو المؤسسة بنسبة ثابتة من تعويضاتهم الشهرية في حين تساهم المؤسسة بالقيمة المتبقية من تكلفة تمويل البرنامج بناء على تقييمات اكتوارية منتظمة. هذا ويقوم البنك الإسلامي للتنمية بإدارة واستثمار المساهمات المتجمعة حتى تاريخه.

٣ - اللجنة الشرعية

بموجب قرار مجلس ادارة المؤسسة، تخضع أنشطة المؤسسة لإشراف اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية و التي تتكون من أعضاء قد تم تعيينهم من قبل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الاسلامي للتنمية. يتم تعيين أعضاء اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تقوم اللجنة بالوظائف التالية:

- النظر في كل ما يوجه اليها من معاملات ومنتجات تطرحها المؤسسة للإستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى .
- إبداء رأيها بشأن البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية التي تعتزم المؤسسة إستخدامها ، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة و أية وثائق أخرى ، والمساهمة في تطوريها بغية تعزيز تجربة البنك في هذا الصدد.
- الإجابة على الأسئلة والإستفسارات والتوضيحات الموجهة إليها من قبل مجلس المديرين أو إدارة المؤسسة.
- المساهمة في برنامج البنك لتعزيز وعي موظفيه للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.
- تقديم تقرير شامل لمجلس المديرين يوضح مدى إلتزام المؤسسة بمبادئ الشريعة الإسلامية في ضوء الآراء والتوجيهات والمعاملات التي تمت مراجعتها.

٤ - نقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
نقد لدى البنوك	١٦٣,١٠٠	٢٣٠,٩٤٠
ودائع سلعية	٥٣,٧٨٨	١٢٥,٠٠٠
المجموع	٢١٦,٨٨٨	٣٥٥,٩٤٠

تتكون الودائع السلعية من الودائع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع.

٥ - ودائع سلعية

تتكون الودائع السلعية كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
ودائع سلعية	٥٨,٧٨٨	١٣٢,٠٠٠
ناقصاً: ودائع سلعيه تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع	(٥٣,٧٨٨)	(١٢٥,٠٠٠)
	٥,٠٠٠	٧,٠٠٠

تستخدم الودائع من خلال البنوك في بيع وشراء السلع. وتتم المتاجرة بواسطة البنوك الإسلامية والبنوك التجارية نيابةً عن المؤسسة. وقد تم تحديد صلاحيات البنوك في البيع والشراء بموجب أحكام الإتفاقيات المبرمة بين المؤسسة وتلك البنوك.

٦ تمويل بالمرابحة، صافي

يتكون التمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	ايضاح	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
أ) الذمم المدينة بالمرابحة			
إجمالي مبالغ الذمم المدينة		٢,٣٢٥,٢٣٩	٢,٨٠٢,٢٦٢
ناقصاً: حصة الأعضاء المشاركين		(١,٧٤٦,٨٦٤)	(٢,٤٣٩,٤٨٧)
إيرادات غير مكتسبة		(٩,٧٦٤)	(٤,٨٢١)
المجموع		٥٦٨,٦١١	٣٥٧,٩٥٤
ناقصاً: مخصص الإنخفاض في القيمة	٧	(٧٤,٧٠٧)	(٧٤,٧٠٧)
الذمم المدينة بالمرابحة، صافي		٤٩٣,٩٠٤	٢٨٣,٢٤٧
ب) السلع بالمرابحة (إنظر إيضاح "٦- أ" أدناه)			
إجمالي المبالغ		٧٩,٦٤٥	٢٣٤,٤٨٢
ناقصاً: حصة الأعضاء المشاركين		(٥٣,٦٨٠)	(١٧٠,٢٤٨)
مجموع السلع بالمرابحة		٢٥,٩٦٥	٦٤,٢٣٤
تمويل بالمرابحة، صافي		٥١٩,٨٦٩	٣٤٧,٤٨١

(٦- أ) يتمثل هذا الرصيد في السلع بالمرابحة والتي يوجد فيها فارق توقيت بين الشراء الفعلي للسلع وعملية تسجيلها بإسم العميل، كضمان لدفع كافة المبالغ لسعر البيع.

إن جميع السلع المشتراة بغرض إعادة البيع بموجب التمويل بالمرابحة تتم على أساس الشراء بغرض إعادة البيع إلى عميل محدد. ويعتبر الإتفاق مع العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أية خسارة تتكبدها المؤسسة لعدم إلتزام العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. تقوم المؤسسة أيضاً بإبرام إتفاقيات تمويل بالمرابحة مشتركة من قبل عدة أعضاء.

دخلت المؤسسة في إتفاقية تمويل بالمرابحة مشتركة مع مؤسسات مختلفة، وتمثل حصة الأعضاء المشاركين أعلاه نسبة هؤلاء المشاركين في إجمالي الذمم المدينة الخاصة بهذه المؤسسات.

٧ - مخصص هبوط في قيمة تمويل بالمرابحة

فيما يلي حركة مخصص الهبوط في قيمة تمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة كما يلي:

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
الرصيد في نهاية السنة	٧٤,٧٠٧	٧٤,٧٠٧

إن مخصص الهبوط في القيمة أعلاه يتألف من الفرق بين القيمة الدفترية لموجودات تمويل بالمرابحة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمنية المحددة على الأصل في تلك الإتفاقيات. تظهر هذه الفروق إما نتيجة إعادة الجدولة للأقساط المستحقة أو بالاعتماد على أفضل تقدير لدى الإدارة عن توقيت التدفقات النقدية المستقبلية من تلك الموجودات.

لا يوجد دخل من موجودات تمويل بالمرابحة منخفضة القيمة في قائمة الدخل للسنتين المنتهيتين في ١٤٣٥هـ و ١٤٣٤هـ.

تتضمن موجودات تمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة ١٤٣٥هـ مبلغ ٠,٨٣ مليون دولار أمريكي (١٤٣٤هـ: ٠,٢٠٨ مليون دولار أمريكي) كانت متأخرة الإستحقاق كما في تاريخ قائمة المركز المالي ولم تقم المؤسسة بقيد مخصص مقابل ذلك، حيث أن المبالغ ما زالت قابلة للإسترداد. فيما يلي أعمار المبالغ المتأخرة الإستحقاق والتي لم يحصل لها انخفاض:

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
أقل من ثلاثة أشهر	٨٣٠	٢٠٨

تم الإفصاح عن جودة الإئتمان والمتعلقة بالموجودات التشغيلية في إيضاح ٢٢.

٨ - إستثمارات في صكوك

تتكون حركة الإستثمارات في صكوك كما يلي:

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
الرصيد في ١ محرم	٩٣,٥٧٩	٧٤,٩٦٢
استثمارات خلال السنة	٢٤,٩١١	٣٩,٩٩٥
إستبعادات خلال السنة	(٢١,٣٤٠)	(١٨,٤٦٦)
ربح/ (خسارة) غير محققة من إعادة تقييم صكوك	٢,٤٩٨	(٢,٩١٢)
الرصيد في نهاية ذي الحجة	٩٩,٦٤٨	٩٣,٥٧٩

تتمثل الإستثمارات في الصكوك كما في نهاية ذي الحجة ١٤٣٥هـ و ١٤٣٤هـ في صكوك تم إصدارها من عدة جهات حكومية ومنشآت أخرى وتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

يتم قياس القيمة العادلة للإستثمارات في الصكوك بناءاً على بيانات مختلفة عن الأسعار المدرجة والتي يمكن مراقبتها إنظر (إيضاح ٢٢ "ج").

٩ - إستثمارات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تتلخص الحركة في إستثمارات حقوق الملكية فيما يلي:

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
الرصيد في ١ محرم	٣٣,٠٧٤	٣٣,٠٧٤
خسائر قيمة عادلة غير محققة	-	(٥,٠٣٢)
	٣٣,٠٧٤	٢٨,٠٤٢
استبعادات خلال السنة	(٣٣,٠٧٤)	-
الرصيد في نهاية ذي الحجة	-	٢٨,٠٤٢

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات بناء على أسعار السوق المدرجة. (إيضاح ٢٢ "ج").

١٠ - إيرادات مستحقة وموجودات أخرى

تتكون الإيرادات المستحقة والموجودات الأخرى كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
مطلوب من المشتركين في التمويل المشترك	٢,٩٣٤	-
إيرادات مستحقة من إستثمارات في صكوك	٩٢٦	١,١٥٣
إيرادات مستحقة من الودائع السلعية	٧	٨٤
أتعاب مضارب مستحقة	٢٠٦	٢٠٦
دفعات مقدمة وموجودات اخرى	٤,٣٥٦	٣,٧٢٦
المجموع	٨,٤٢٩	٥,١٦٩

١١ - موجودات ثابتة

تتكون الموجودات الثابتة كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	موجودات تحت الإنشاء	سيارات	معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	المجموع
التكلفة				
كما في ١ محرم ١٤٣٥هـ	-	١٧٣	١,٥٤٦	١,٧١٩
إضافات خلال السنة	٥٣٦	-	١,٠١٥	١,٥٥١
كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ	٥٣٦	١٧٣	٢,٥٦١	٣,٢٧٠
ناقصاً: الإستهلاكات المتراكمة				
كما في ١ محرم ١٤٣٥هـ	-	(٦٦)	(٤٣٦)	(٥٠٢)
المحمل خلال السنة	-	(٣٤)	(٤٦٦)	(٥٠٠)
كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ	-	(١٠٠)	(٩٠٢)	(١,٠٠٢)
صافي القيمة الدفترية:				
كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ	٥٣٦	٧٣	١,٦٥٩	٢,٢٦٨
التكلفة				
كما في ١ محرم ١٤٣٤هـ	-	١٧٣	٤١٤	٥٨٧
إضافات خلال السنة	-	-	١,١٣٢	١,١٣٢
كما في ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٤هـ	-	١٧٣	١,٥٤٦	١,٧١٩
ناقصاً: الإستهلاكات المتراكمة				
كما في ١ محرم ١٤٣٤هـ	-	(٣١)	(٢٤٣)	(٢٧٤)
المحمل خلال السنة	-	(٣٥)	(١٩٣)	(٢٢٨)
كما في ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٤هـ	-	(٦٦)	(٤٣٦)	(٥٠٢)
صافي القيمة الدفترية:				
كما في ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٤هـ	-	١٠٧	١,١١٠	١,٢١٧

١٢ - مستحقات ومطلوبات أخرى

تتكون المستحقات والمطلوبات الأخرى كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
مبالغ تأمين (هامش الجديه) (إيضاح ١٢- ب أدناه)	٥,٦٣٦	٢١,٣٩٣
المستحق إلى المشتركين في التمويل المشترك	-	١٠,٥٥٩
إيرادات محرمة شرعاً (إيضاح ١٨)	٨,٣١٦	٣,٠٠٨
مستحقات ومصاريف أخرى	٧٢٦	٦٧٥
المستلم بالزيادة عن رأس المال (إيضاح ١٢- أ أدناه)	١٠٥	١٠٥
إيجار المكتب مستحق الدفع	٣,١٧٤	١,٩٠٢
مخصصات متعلقة بالموظفين	٢,٠٧٧	١,٨٦٩
معونات للمتاجرة	٢,٥٠٠	-
أخرى	١,٧٢٣	٢٢
المجموع	٢٤,٢٥٧	٣٩,٥٣٣

أ) يتمثل المستلم بالزيادة عن رأس المال في المبالغ المستلمة من أعضاء تحت حساب رأس المال المدفوع لم تستحق بعد.

ب) يمثل هذا الرصيد في المستلم كهامش الجديه من الآمر بالشراء مقابل سلع بالمرابحة. وسيتم دفع هذا الرصيد إلى الآمر بالشراء عند سداد كامل الدفعات المتعلقة بسعر بيع السلعة.

١٣ - معاملات مع أطراف ذات علاقة

خلال أدائها لأعمالها العادية، تتلقى المؤسسة تمويل من البنك الإسلامي للتنمية وتقوم بتنفيذ معاملات مع أطراف ذات علاقة. إن شروط التمويل المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية والمعاملات المنفذه مع أطراف ذات علاقة تم إعتمادها من قبل إدارة المؤسسة والتي تخضع لقواعد وأنظمة ومبادئ البنك الإسلامي للتنمية.

أ) المعاملات الهامة التي تمت خلال السنة

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
اتفاقية وكالة	-	٢٠٠,٠٠٠
ايجار المكتب	١,٢٧٢	١,٩٠٢
حصة مضارب في الارباح	٢,٢٦٤	١,٦٨٧

ب) مطلوب من أطراف ذات علاقة

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
برنامج البنك العربي الأفريقي للتنمية (باديا)	٦٤	٤٥
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحسابات الخاص	٣	-
البنك الإسلامي للتنمية – فاعل خير	٣	-
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد	١٧٣	-
	٢٤٣	٤٥

ج) مطلوب إلى أطراف ذات علاقة

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد	١,٦٩٦	٤,٦٦٨
البنك الإسلامي للتنمية – الموارد المالية العادية	-	٣٠٨
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد الطبي	١٣	-
	١,٧٠٩	٤,٩٧٦

١. خلال عام ١٤٣٤هـ دفعت المؤسسة أخر دفعة من إتفاقية وكالة مع البنك الإسلامي للتنمية – الموارد المالية العادية، وعلية فإن الرصيد القائم بهذا الخصوص كما في نهاية ذي الحجة ١٤٣٥ و ١٤٣٤هـ لا شئ دولار أمريكي.

٢. إن الأرصدة المطلوبة من/ المطلوبة إلى أطراف ذات علاقة لا تتضمن أي عمولات كما أنه ليست هناك أية شروط لإعادة سدادها.

٣. وفقاً لقرار مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية رقم م م ت ٤٢٨/١٢/٢٧ (٢٤٩)/ ١٥٧ بتاريخ ٢٧ ذي الحجة ١٤٢٨هـ (الموافق ٦ يناير ٢٠٠٨). لقد قرر المجلس بتخصيص مبلغ ١ مليار دولار أمريكي من الموارد المالية العادية للبنك الإسلامي للتنمية لصالح المؤسسة سوف تقوم بحيث المؤسسة بدور المضارب نسبة لعقد المضاربة بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٤٢٩هـ (الموافق ١٨ مارس ٢٠٠٨).

٤. إن حصة المؤسسة في مكاسب أتعاب المضارب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية هي مقابل حصتها من الأرباح التي تتعلق بمعاملات تمويل بالمرابحة.

أ) تعويضات الإدارة العليا:

تتمثل التعويضات المدفوعة أو المستحقة للإدارة العليا نظير خدماتها كما يلي:

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
رواتب وبدلات أخرى قصيرة الأجل	١,١٢٥	٩٤٣

١٤ - رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال المؤسسة المدفوع كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
المصرح به: ٣٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم الواحد	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
المصدر: ٧٥,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم الواحد	٧٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠
أسهم مصدرة غير مكتتب بها	(٣٣,٩٢٠)	(٤٢,٩٢٠)
رأس المال المكتتب به	٧١٦,٠٨٠	٧٠٧,٠٨٠
علاوة رأس المال	٥٠٠	-
رأس المال المكتتب مع العلاوة	٧١٦,٥٨٠	٧٠٧,٠٨٠
رأس مال لم يتم استدعاؤه	(٦,٠٠٠)	-
رأس المال المطلوب	٧١٠,٥٨٠	٧٠٧,٠٨٠
أقساط مستحقة غير مدفوعة	(٨,٤٥٢)	(٥,١١٩)
رأس المال المدفوع	٧٠٢,١٢٨	٧٠١,٩٦١

١٥ - مصاريف إدارية أخرى

تتكون المصاريف الإدارية الأخرى للسنة المنتهية في ذي الحجة من التالي:

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
استشارات و تسويق	٦٢٢	٦٢٩
مصاريف سفر	٩٦٣	٨٧٤
خدمات دعم	٣٦٢	٣٩١
مصاريف إجتماعات	٥٩٠	٥٠٠
إتصالات و اشتراكات	٦٨٧	٣٠٨
ايجار المكتب	١,٢٧٢	١,٩٠٢
أخرى	٥٩١	٦٩٦
المجموع	٥,٠٨٧	٥,٣٠٠

١٦ - إحتياطي عام

بموجب الفصل السادس من المادة رقم ٢٧ من إتفاقية تأسيس المؤسسة، يجب أن يتم تحويل صافي الدخل السنوي للمؤسسة إلى الإحتياطي العام، بناءً على موافقة مجلس الإدارة، حتى يبلغ هذا الإحتياطي ٢٥٪ من رأس المال المكتتب به للمؤسسة. أي فائض في صافي الدخل عن الحد المذكور أعلاه متاح للتوزيع على الدول الأعضاء.

١٧ - إلتزامات غير مدفوعة

بلغت الإلتزامات غير المدفوعة كما في نهاية ذي الحجة ما يلي:

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
تمويل بالمرابحة	٢٨٣,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠

١٨ - أرباح ومصاريف محرمة شرعاً

بلغت الأرباح المحققة والمتراكمة من تعاملات محرمة شرعياً مبلغ ٨,٣١٦ مليون دولار أمريكي خلال سنة ١٤٣٥هـ (١٤٣٤هـ: ٣,٠٠٨ مليون دولار أمريكي). تراكم معظم هذا المبلغ من عوائد من استثمارات في بنك تقليدي (ايضاح رقم ٩). يمثل هذا الاستثمار في اسهم ملكية تم اقتناؤها نتيجة تسوية ارصده لعمليات تمويل بالمرابحة. تم إستبعاد الإستثمار خلال العام وتحقيق مكاسب هذا الاستبعاد بمبلغ ٣,٩٨٤ مليون دولار أمريكي ويتم إدراجها في الأرباح المحرمة شرعاً.

١٩ - الموجودات والمطلوبات حسب فترات إستحقاقها أو الفترات المتوقعة لتحويلها إلى نقد

١٤٣٥ هـ	فترة إستحقاق محددة				فترة إستحقاق غير محددة	المجموع
	أقل من ٣ شهور	٣ شهور إلى ١٢ شهر	سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات		
الموجودات						
نقد وما يعادله	٢١٦,٨٨٨	-	-	-	-	٢١٦,٨٨٨
ودائع سلعية	-	٥,٠٠٠	-	-	-	٥,٠٠٠
تمويل بالمرابحة	٣٧٨,٧٢٥	١٣٥,٤٦٣	٥,٦٨١	-	-	٥١٩,٨٦٩
إستثمارات في صكوك	-	-	٦٢,٩١٠	٣٦,٧٣٨	-	٩٩,٦٤٨
إستثمارات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٢٤٣	-	-	-	-	٢٤٣
مجموع الموجودات	٥٩٥,٨٥٦	١٤٠,٤٦٣	٦٨,٥٩١	٣٦,٧٣٨	-	٨٤١,٦٤٨
المطلوبات						
مطلوب إلى أطراف ذات علاقة	١,٧٠٩	-	-	-	-	١,٧٠٩
مجموع المطلوبات	١,٧٠٩	-	-	-	-	١,٧٠٩

١٩ - الموجودات والمطلوبات حسب فترات إستحقاقها أو الفترات المتوقعة لتحويلها إلى نقد (تابع)

١٤٣٤ هـ	فترة إستحقاق محددة				فترة إستحقاق غير محددة	المجموع
	أقل من ٣ شهور	٣ شهور إلى ١٢ شهر	سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات		
الموجودات						
نقد وما يعادله	٣٥٥,٩٤٠	-	-	-	-	٣٥٥,٩٤٠
ودائع سلعية	-	٧,٠٠٠	-	-	-	٧,٠٠٠
تمويل بالمرابحة	١٦٨,١٠٥	١٧٩,٢٧٤	١٠٢	-	-	٣٤٧,٤٨١
إستثمارات في صكوك	-	٣٧,٥٨٠	٥٥,٩٩٩	-	-	٩٣,٥٧٩
إستثمارات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	-	-	٢٨,٠٤٢	٢٨,٠٤٢
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٤٥	-	-	-	-	٤٥
مجموع الموجودات	٥٢٤,٠٩٠	٢٢٣,٨٥٤	٥٦,١٠١	-	٢٨,٠٤٢	٨٣٢,٠٨٧
المطلوبات						
مطلوب إلى أطراف ذات علاقة	٤,٩٧٦	-	-	-	-	٤,٩٧٦
مجموع المطلوبات	٤,٩٧٦	-	-	-	-	٤,٩٧٦

٢٠- تركز الموجودات

إن تحليل الموجودات حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

١٤٣٥هـ	نقد وما يعادله	ودائع سلعية لدى البنوك	تمويل بالمرابحة	إستثمارات في صكوك	إستثمارات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	مطلوب من أطراف ذات علاقة	المجموع
أذربيجان	-	-	١,٢١٣	-	-	-	١,٢١٣
البحرين	-	-	٢٦	-	-	-	٢٦
بنجلاديش	-	-	١٩١,٣٨٦	-	-	-	١٩١,٣٨٦
الكاميرون	-	-	٣,٩٨٨	-	-	-	٣,٩٨٨
ساحل العاج	-	-	١٥,٦٧٧	-	-	-	١٥,٦٧٧
مصر	-	-	١٢٢,٩٩٨	-	-	-	١٢٢,٩٩٨
غامبيا	-	-	٤,٩١٩	-	-	-	٤,٩١٩
إندونيسيا	-	-	-	١٥,٢٦٢	-	-	١٥,٢٦٢
الاردن	-	-	٨,٩٠٤	-	-	-	٨,٩٠٤
كازاخستان	-	-	١٧,٠٠٨	-	-	-	١٧,٠٠٨
الكويت	٣٠,٠٠٠			-		-	٣٠,٠٠٠
ماليزيا	-	-	-	٣,٠٥٢	-	-	٣,٠٥٢
مالي	-	-	٢,٧١٨	-	-	-	٢,٧١٨
موروتانيا	-	-	٧,٤٢٨	-	-	-	٧,٤٢٨
المغرب	-	-	-	٧,١٢٢	-	-	٧,١٢٢
باكستان	-	-	٥٩,٥٠٧	-	-	-	٥٩,٥٠٧
قطر	-	٥,٠٠٠	-	٣,٠٥٩	-	-	٨,٠٥٩
المملكة العربية السعودية	٢٨,٢٤٣	-	٢٤,١٠٢	٢٦,٤٨٦	-	٢٤٣	٧٩,٠٧٤
السنغال	-	-	٦,٠٢٥	-	-	-	٦,٠٢٥
توغو	-	-	١,٦٧٦	-	-	-	١,٦٧٦
تركيا	-	-	٥٠,٥٠٢	١٠,٠٧٣	-	-	٦٠,٥٧٥
الامارات العربية المتحدة	-	-	١,٧٩٢	٣٤,٥٩٤			٣٦,٣٨٦
المملكة المتحدة	١٥٨,٦٤٥	-	-	-	-	-	١٥٨,٦٤٥
الإجمالي	٢١٦,٨٨٨	٥,٠٠٠	٥١٩,٨٦٩	٩٩,٦٤٨	-	٢٤٣	٨٤١,٦٤٨

٢٠- تركز الموجودات (تابع)

١٤٣٤هـ	نقد وما يعادله	ودائع سلعية لدى البنوك	تمويل بالمرابحة	إستثمارات في صكوك	إستثمارات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	مطلوب من أطراف ذات علاقة	المجموع
البحرين	٤٢,٩٧٣	-	-	-	-	-	٤٢,٩٧٣
بنجلاديش	-	-	١٦٠,٠٨٩	-	-	-	١٦٠,٠٨٩
الكاميرون	-	-	١,١٧٣	-	-	-	١,١٧٣
مصر	-	-	٥٧,٥٣٢	-	-	-	٥٧,٥٣٢
فرنسا	١٥,٠٠٠	-	-	-	-	-	١٥,٠٠٠
غامبيا	-	-	٢,٩٠٩	-	-	-	٢,٩٠٩
إندونيسيا	-	-	٣,٣٢٠	١٠,٠١٥	-	-	١٣,٣٣٥
الاردن	-	-	٣٩,٠٨٥	-	-	-	٣٩,٠٨٥
كازاخستان	-	-	٢٤,٥٠٠	-	-	-	٢٤,٥٠٠
ماليزيا	-	-	-	٥,٢١٧	-	-	٥,٢١٧
موروتانيا	-	-	٦,٥٦٥	-	-	-	٦,٥٦٥
المغرب	-	-	٤,٣٢٣	٦,٥٦١	-	-	١٠,٨٨٤
نيجيريا	-	-	٤,٥٧٣	-	-	-	٤,٥٧٣
باكستان	-	-	٣٠,٧٠٥	-	-	-	٣٠,٧٠٥
قطر	٢٠,٠٠٠	-	-	٥,٢١٧	-	-	٢٥,٢١٧
المملكة العربية السعودية	٣٥,٩٦٤	-	٢,٤٩٨	١٦,٧١٧	٢٨,٠٤٢	٤٥	٨٣,٢٦٦
تركيا	-	٧,٠٠٠	٧,٨٨٦	٤,٧٩١	-	-	١٩,٦٧٧
الامارات العربية المتحدة	٢٠,٠٠٠	-	٢,٣٢٣	٤٥,٠٦١	-	-	٦٧,٣٨٤
المملكة المتحدة	٢٢٢,٠٠٣	-	-	-	-	-	٢٢٢,٠٠٣
الإجمالي	٣٥٥,٩٤٠	٧,٠٠٠	٣٤٧,٤٨١	٩٣,٥٧٩	٢٨,٠٤٢	٤٥	٨٣٢,٠٨٧

تظهر المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي يتواجد بها المستفيدون من تلك الموجودات.

٢١ - صافي الموجودات بالعملات الأجنبية

	١٤٣٥هـ	١٤٣٤هـ
يورو	١٣	١,٣٧٩
جنيه إسترليني	-	٥٠
ريال سعودي	٤,٤٤٢	٣٤,٠٤٢

٢٢ - إدارة المخاطر

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بإدارة المخاطر للمؤسسة وذلك طبقاً لمبادئ إدارة المخاطر لدى البنك الإسلامي للتنمية. لدى البنك الإسلامي للتنمية قسم لإدارة المخاطر ("القسم") يقوم بتقديم خدمات إدارة المخاطر للمؤسسة. إن هذا القسم مسؤول عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر ومناهجها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وآمن ومستمر من المخاطر المنخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة أنواع المخاطر الملازمة لأنشطتها. تعتمد المؤسسة على لجنة ادارة المخاطر للمجموعة لمراجعة سياسة ادارة واجراءات وقواعد وتحديد إطار وقابلية ادارة المخاطر في المؤسسة وذلك بهدف التأكد من وجود رقابة مناسبة على كافة المخاطر الجوهرية الناتجة عن المعاملات المالية للمؤسسة.

أ) مخاطر الإئتمان

إن مخاطر الإئتمان هي مخاطر عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بإلتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية.

بالنسبة لجميع فئات الموجودات المالية التي تملكها المؤسسة، فإن أقصى مبلغ لمخاطر الإئتمان الذي تتعرض له المؤسسة هو القيمة الدفترية لتلك الموجودات المبينة في قائمة المركز المالي. إن الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الإئتمان تتمثل بشكل رئيسي في الودائع السلعية والتمويل بالمرابحة والاستثمارات في الصكوك.

٢٢ - إدارة المخاطر (تتمة)

تم تغطية التمويل بالمرابحة بالحصول في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء وضمانات بنوك تجارية صادرة من مؤسسات ذات تقييم مقبول من قبل المؤسسة بناءً على سياساتها.

تتضمن المخاطر الإئتمانية خسائر محتملة من عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر (مثل الدول والبنوك/ المؤسسات المالية، العملاء، إلخ.) في تسوية إلتزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة بتطوير ووضع سياسات إئتمانية شاملة كجزء من إجمالي إطار عمل إدارة مخاطر الإئتمان لتوفير توجيهات واضحة عن مختلف أنواع التمويل.

يتم تبليغ هذه السياسات بوضوح داخل المؤسسة بهدف الحفاظ على حدود مخاطر الإئتمان في إطار المعايير التي وضعتها الإدارة. إن صياغة السياسات، وتحديد سقف الإئتمان، ورصد إستثناءات الإئتمان/ التعرض والمراجعة/ رصد المهام يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل إدارة المخاطر والذي يسعى لضمان إمتثال الإدارات المختصة بالأعمال بحدود الخطر التي وضعتها الإدارة ومجلس المديرين.

إن أحد العناصر الهامة لإدارة مخاطر الإئتمان هو إنشاء حدود التعرض لمستفيد واحد أو مدين واحد ومجموعة مدينيين مرتبطين. وفي هذا الصدد، فإن المؤسسة وضعت هيكل متطور للحدود، والذي يستند إلى القوة الإئتمانية للمستفيد/ المدين.

إن تقييم أي تعرض يعتمد على إستخدام أنظمة تقييم داخلي شامل لمختلف الأطراف المحتملة المؤهلة للدخول في علاقة تجارية مع المؤسسة. عند تقديم التمويل إلى دولها الأعضاء، ينبغي على المؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بإلتزاماتهم تجاه المؤسسة. بالإضافة إلى ما تقدم من وسائل للتخفيف من حدة المخاطر، لدى المؤسسة معايير تقييم شاملة للأطراف الأخرى وحدود مفصلة بشكل منظم للتعرض وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية.

تشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية لبلد المستفيد. تم وضع التوجيهات لرصد حدود تعرض الدول وذلك لحماية المؤسسة ضد مخاطر لا لزوم لها. يتم تحديد حدود تعرض الدول ويتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري أخذاً في الإعتبار آخر المستجدات في الإقتصاد الكلي، التطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الأعضاء، ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

٢٢ - إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر السوق

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق التالية:

١) مخاطر العملة

تنشأ مخاطر العملات من إمكانية أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المحولة بالعملات الأجنبية. لا تقوم المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق أدوات التحوط. تقوم المؤسسة بمراقبة مكونات موجوداتها ومطلوباتها المالية وتعديل ارصدتها للحد من التعرض لأي تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الجزء الأكبر من عمليات التمويل التي تقوم بها المؤسسة هي بالدولار الأمريكي وهي نفس العملة الوظيفية للمؤسسة. لا تقوم المؤسسة بعمليات التجارة في العملات الأجنبية

٢) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة متطلبات التمويل اللازمة. للوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجهاً متحفظاً وذلك عن طريق الإحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم إستثمارها في النقد وما يعادله وودائع سلعية وتمويل بالمرابحة لها تواريخ إستحقاق قصيرة الأجل من ثلاثة أشهر إلى إثني عشر شهراً. تم عرض وضع السيولة لموجودات ومطلوبات المؤسسة وذلك في إيضاح رقم ١٩.

٣) مخاطر أسعار الأسهم

تتعرض المؤسسة لهذه المخاطر من خلال إستثمارات في أسهم شركات وسوف يتم الإحتفاظ بتلك الإستثمارات لأهداف إستراتيجية وليس بهدف المتاجرة حيث أنه لا تقوم المؤسسة حالياً بالمتاجرة بتلك الإستثمارات. إذا تغيرت الأسعار السوقية لهذه الإستثمارات بنسبة ٥ ٪ أكثر أو أقل مما هي عليه، فإن صافي الدخل للسنة المنتهية في ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٤هـ لن يتأثر وذلك لأنه قد تم تصنيف هذه الإستثمارات كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. إن أية أرباح أو خسائر غير محققة سوف تقيد في إحتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الأعضاء كما هو موضح في السياسات المحاسبية. إيضاح ٢ (ح).

٤) مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر هامش الربح من إحتمال تأثير التغيرات في هوامش الأرباح على قيمة الأدوات المالية. إن المؤسسة معرضة لمخاطر هامش الربح على إستثماراتها في الودائع السلعية والتمويل بالمرابحة. بالنسبة للموجودات المالية، تقاس عائدات المؤسسة نسبة إلى مؤشر محدد، وبالتالي تختلف تبعاً لظروف السوق.

تم تحديد تحليل الحساسية بناءاً على التعرض لأسعار الفائدة كما في تاريخ التقرير، وكذلك التغيير المحدد الذي يحدث في بداية السنة المالية ويبقى ثابتاً طوال فترة التقرير. تم إستخدام ٥٠ نقطة أساس عند تقديم التقارير الداخلية عن مخاطر أسعار العملات إلى الإدارات الرئيسية الداخلية وتمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل في أسعار الفائدة.

في تاريخ التقرير، إذا كانت أسعار الفائدة أعلى/ أقل بما يعادل ٥٠ نقطة أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن صافي دخل المؤسسة وحقوق الأعضاء لن يتغير بشكل كبير.

٢٢ - إدارة المخاطر (تتمة)

ج) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

إن القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف ذو دراية ولديهم الرغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل مع أطراف مستقلة. إن القيم العادلة لموجودات المؤسسة التشغيلية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها الدفترية المقيدة في القوائم المالية. يتم تقييم القيمة العادلة للاستثمارات المالية المدرجة في السوق على أساس أسعار السوق (المستوى -١). يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك على أساس المدخلات الأخرى من الأسعار المدرجة التي يتم ملاحظتها (المستوى -٢).

٢٣ - معلومات قطاعية

حددت الإدارة مجلس المديرين كصانع القرار التشغيلي حيث أن هذا الكيان هو المسئول عن إتخاذ القرارات الشاملة حول تخصيص الموارد التنموية في الدول الأعضاء. وللتأكد من توفير الموارد اللازمة لتمكينه من تحقيق أهدافه التنموية، فإن المؤسسة تشارك بنشاط في إدارة السيولة والخزانة. ويتم تنفيذ المبادرات التنموية من خلال عدد من المنتجات المالية الإسلامية كما هي معروضة في قائمة المركز المالي و تمول مركزياً من خلال رأس مال المؤسسة. لم تحدد إدارة المؤسسة قطاعات تشغيلية منفصلة ضمن تعريف معايير المحاسبة المالية رقم ٢٢ "التقارير القطاعية" حيث أن مجلس المديرين يراقب الأداء والمركز المالي للمؤسسة ككل دون تمييز بين الأنشطة التنموية، والأنشطة المساندة لأنشطة إدارة السيولة أو التوزيع الجغرافي لبرامج التنمية. كما أن التقارير الداخلية المقدمة إلى مجلس المديرين لا تقدم معلومات مالية محددة فيما يتعلق بأداء المؤسسة بحسب المنصوص عليه في معيار المحاسبة المالية رقم ٢٢. ولقد تم تبيان التوزيع الجغرافي لموجودات المؤسسة في إيضاح ٢٠.

6
ملاحق

ملحق رقم 1

بيانات مساهمي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

رأس المال المكتتب والمطلوب دفعه والمدفوع كما في 1435/12/29هـ (2014/10/24)

م	الأعضاء	إجمالي رأس المال المكتتب	نسبة رأس المال المكتتب	المبلغ المطلوب دفعه*	نسبة المبلغ المطلوب دفعه	رأس المال المدفوع	نسبة رأس المال المدفوع
1	البنك الإسلامي للتنمية	266,370,000	37.20 %	266,370,000	37.51 %	266,370,000	37.94 %
2	المملكة العربية السعودية	120,000,000	16.76 %	120,000,000	16.90 %	120,000,000	17.09 %
3	الصندوق السعودي للتنمية، السعودية	50,000,000	6.98 %	50,000,000	7.04 %	50,000,000	7.12 %
4	الكويت	40,000,000	5.59 %	40,000,000	5.63 %	40,000,000	5.70 %
5	صندوق الاستثمارات العامة، السعودية	30,000,000	4.19 %	30,000,000	4.22 %	30,000,000	4.27 %
6	تركيا	29,150,000	4.07 %	29,150,000	4.11 %	29,150,000	4.15 %
7	ماليزيا	28,980,000	4.05 %	28,980,000	4.08 %	28,980,000	4.13 %
8	بنك تنمية الصادرات، إيران	25,000,000	3.49 %	25,000,000	3.52 %	24,858,294	3.54 %
9	مصر	12,730,000	1.78 %	12,730,000	1.79 %	12,730,000	1.81 %
10	قطر	10,000,000	1.40 %	10,000,000	1.41 %	10,000,000	1.42 %
11	نيجيريا	10,000,000	1.40 %	10,000,000	1.41 %	6,700,301	0.95 %
12	العراق	8,500,000	1.19 %	2,833,333	0.40 %	0	0.00 %
13	باكستان	8,430,000	1.18 %	8,430,000	1.19 %	8,430,000	1.20 %
14	بنك البركة الإسلامي، البحرين	8,180,000	1.14 %	8,180,000	1.15 %	8,180,000	1.17 %
15	الجزائر	6,080,000	0.85 %	6,080,000	0.86 %	6,080,000	0.87 %
16	بنك فيصل الإسلامي، مصر	5,920,000	0.83 %	5,920,000	0.83 %	5,920,000	0.84 %
17	بروناي دار السلام	5,820,000	0.81 %	5,820,000	0.82 %	5,820,000	0.83 %
18	تونس	5,600,000	0.78 %	5,600,000	0.79 %	5,600,000	0.80 %
19	المغرب	5,100,000	0.71 %	5,100,000	0.72 %	5,100,000	0.73 %
20	بنك ميلات، إيران	5,000,000	0.70 %	5,000,000	0.70 %	4,999,994	0.71 %
21	إندونيسيا	2,060,000	0.29 %	2,060,000	0.29 %	2,060,000	0.29 %
22	بنجلاديش	2,020,000	0.28 %	2,020,000	0.28 %	2,020,000	0.29 %
23	إيران	1,920,000	0.27 %	1,920,000	0.27 %	1,920,000	0.27 %
24	البحرين	1,850,000	0.26 %	1,850,000	0.26 %	1,850,000	0.26 %
25	سوريا	1,850,000	0.26 %	1,850,000	0.26 %	1,850,000	0.26 %
26	فلسطين	1,840,000	0.26 %	1,840,000	0.26 %	1,840,000	0.26 %
27	الإمارات العربية المتحدة	1,840,000	0.26 %	1,840,000	0.26 %	1,840,000	0.26 %
28	بنك البركة الإسلامي، لندن	1,610,000	0.22 %	1,610,000	0.23 %	1,610,000	0.23 %

م	الأعضاء	إجمالي رأس المال المكتتب	نسبة رأس المال المكتتب	المبلغ المطلوب دفعه*	نسبة المبلغ المطلوب دفعه	رأس المال المدفوع	نسبة رأس المال المدفوع
29	ليبيا	1,390,000	0.19 %	1,390,000	0.20 %	1,390,000	0.20 %
30	الأردن	1,300,000	0.18 %	1,300,000	0.18 %	1,300,000	0.19 %
31	البنك الإسلامي الأردني	1,180,000	0.16 %	1,180,000	0.17 %	1,180,000	0.17 %
32	اليمن	1,000,000	0.14 %	1,000,000	0.14 %	999,408	0.14 %
33	بنك الصناعة والتعدين، إيران	1,000,000	0.14 %	1,000,000	0.14 %	999,998	0.14 %
34	بنك ميلي، ايران	1,000,000	0.14 %	1,000,000	0.14 %	332,346	0.05 %
35	موريتانيا	1,000,000	0.14 %	1,000,000	0.14 %	990,586	0.14 %
36	بنك إي إن، إيران	1,000,000	0.14 %	1,000,000	0.14 %	1,000,000	0.14 %
37	بنك كشاورزي، إيران	1,000,000	0.14 %	1,000,000	0.14 %	1,000,000	0.14 %
38	السودان	770,000	0.11 %	770,000	0.11 %	770,000	0.11 %
39	بوركينا فاسو	750,000	0.10 %	750,000	0.11 %	750,000	0.11 %
40	الصومال	720,000	0.10 %	720,000	0.10 %	720,000	0.10 %
41	كوت ديفوار	700,000	0.10 %	700,000	0.10 %	700,000	0.10 %
42	بنك البركة التركي	690,000	0.10 %	690,000	0.10 %	690,000	0.10 %
43	لبنان	610,000	0.09 %	610,000	0.09 %	610,000	0.09 %
44	موزمبيق	600,000	0.08 %	600,000	0.08 %	599,990	0.09 %
45	بنك البركة، تونس	530,000	0.07 %	530,000	0.07 %	530,000	0.08 %
46	أذربيجان	500,000	0.07 %	166,667	0.02 %	166,667	0.02 %
47	بنك تجارت، إيران	500,000	0.07 %	500,000	0.07 %	0	0.00 %
48	جامبيا	500,000	0.07 %	500,000	0.07 %	500,000	0.07 %
49	بنين	500,000	0.07 %	500,000	0.07 %	500,000	0.07 %
50	جيبوتي	500,000	0.07 %	500,000	0.07 %	500,000	0.07 %
51	النيجر	500,000	0.07 %	500,000	0.07 %	0	0.00 %
52	أوغندا	490,000	0.07 %	490,000	0.07 %	490,000	0.07 %
53	السنغال	480,000	0.07 %	480,000	0.07 %	480,000	0.07 %
54	بنك النيل للتجارة والتنمية، السودان	260,000	0.04 %	260,000	0.04 %	260,000	0.04 %
55	البنك الاسلامي السوداني، السودان	260,000	0.04 %	260,000	0.04 %	260,000	0.04 %
56	بنك التضامن الاسلامي، السودان	260,000	0.04 %	260,000	0.04 %	260,000	0.04 %
57	الجابون	220,000	0.03 %	220,000	0.03 %	220,000	0.03 %
58	الكاميرون	20,000	0.00 %	20,000	0.00 %	20,000	0.00 %
	لإجمالي	**716,080,000**	**100%**	**710,080,000**	**100%**	**702,127,584**	**100%**

* المبلغ المطلوب دفعه لا يشمل علاوة رأس المال البالغة 500,000 دولار أمريكي.

ملحق رقم2

العمليات التجارية المعتمدة وقطاعات التمويل لعام 1435هـ

1 أذربيجان
عدد العمليات: 1
السلع: الأجهزة المنزلية، والكهربائية والإلكترونية
المبلغ بملايين الدولارات: 5.00
القطاع: تكنولوجيا المعلومات

2 بنجلاديش
عدد العمليات: 7
السلع: النفط الخام، والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية المكررة
الصلب الخردة/عروق الصلب
المبلغ بملايين الدولارات: 1,450
القطاع: الطاقة

3 بوركينا فاسو
عدد العمليات: 3
السلع: الأرز، القطن، الأسمدة، المبيدات
المبلغ بملايين الدولارات: 164
القطاع: الأغذية والزراعة

4 الكاميرون
عدد العمليات: 1
السلع: الأسمدة
المبلغ بملايين الدولارات: 18
القطاع: أخرى

5 جزر القمر
عدد العمليات: 1
السلع: منتجات بترولية
المبلغ بملايين الدولارات: 20
القطاع: الطاقة

6 جيبوتي
عدد العمليات: 1
السلع: منتجات بترولية
المبلغ بملايين الدولارات: 30
القطاع: الطاقة

7 مصر
عدد العمليات: 6
السلع: النفط والمنتجات البترولية
المبلغ بملايين الدولارات: 955
القطاع: الطاقة

8 جامبيا
عدد العمليات: 4
السلع:المنتجات النفطية المكررة
الفول السوداني والكاجو
زيت الوقود الثقيل
المبلغ بملايين الدولارات: 62
القطاع: الطاقة

9 إندونيسيا
عدد العمليات: 1
السلع: السكر الخام والمكرر
المبلغ بملايين الدولارات: 60
القطاع: الأغذية والزراعة

10 الأردن
عدد العمليات: 1
السلع: النفط الخام والمنتجات البترولية
المبلغ بملايين الدولارات: 200
القطاع: الطاقة

11 الكويت
عدد العمليات: 1
السلع: المنتجات البترولية
المبلغ بملايين الدولارات: 132
القطاع: الطاقة

12 قيرغيزستان
عدد العمليات: 1
السلع: منتجات بترولية
المبلغ بملايين الدولارات: 10
القطاع: الطاقة

13 مالي
عدد العمليات: 1
السلع: الحبوب، وأعلاف الماشية، والمدخلات الزراعية
المبلغ بملايين الدولارات: 25
القطاع: الأغذية والزراعة

14 موريتانيا
عدد العمليات: 1
السلع: النفط والغاز
المبلغ بملايين الدولارات: 65
القطاع: الطاقة

15 المغرب
عدد العمليات: 3
السلع: النفط الخام، والبيوتين، والمنتجات البترولية، والغاز
المبلغ بملايين الدولارات: 485
القطاع: الطاقة

16 النيجر
عدد العمليات: 1
السلع: الحبوب ومنتجات أساسية أخرى بما في ذلك أعلاف الحيوانات
المبلغ بملايين الدولارات: 20
القطاع: الأغذية والزراعة

17 نيجيريا
عدد العمليات: 3
السلع: المنتجات البترولية المكررة، والأسمدة، والمواد الخام، وقطع غيار الدراجات النارية
المبلغ بملايين الدولارات: 78
القطاع: طاقة/أخرى

18 باكستان
عدد العمليات: 1
السلع: النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة
المبلغ بملايين الدولارات: 494
القطاع: الطاقة

19 فلسطين
عدد العمليات: 1
السلع: زيت الزيتون
المبلغ بملايين الدولارات: 1
القطاع: الأغذية والزراعة

20 المملكة العربية السعودية
عدد العمليات: 2
السلع: السيارات/الأدوية
زيت النخيل الخام، وزيت الذرة الخام، وزيت فول الصويا الخام
المبلغ بملايين الدولارات: 72
القطاع: الصناعة / الأغذية والزراعة

21 السنغال
عدد العمليات: 1
السلع: الفول السوداني
المبلغ بملايين الدولارات: 30
القطاع: الأغذية والزراعة

22 توجو
عدد العمليات: 2
السلع: جميع السلع المقبول تمويلها ضمن لوائح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
المبلغ بملايين الدولارات: 40
القطاع: المالية

23 تونس
عدد العمليات: 2
السلع: منتجات الصلب شبه الجاهزة والجاهزة، النفط الخام والمنتجات البترولية
المبلغ بملايين الدولارات: 320
القطاع: الطاقة الصناعية

24 تركيا
عدد العمليات: 7
السلع: القطن، جميع السلع المقبول تمويلها ضمن لوائح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
المبلغ بملايين الدولارات: 445
القطاع: الأغذية / المالية

25 الإمارات العربية المتحدة
عدد العمليات: 1
السلع: مكونات ومنتجات الحاسب الآلي
المبلغ بملايين الدولارات: 11
القطاع: تكنولوجيا المعلومات

26 زيمبابوي
عدد العمليات: 1
السلع: جميع السلع المقبول تمويلها ضمن لوائح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
المبلغ بملايين الدولارات: 12
القطاع: أخرى

إجمالي عدد العمليات: 53
إجمالي المبلغ (بملايين الدولارات): 5.204

آسيا / رابطة الدول المستقلة
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
أفريقيا / جنوب الصحراء

ملحق رقم3

عمليات التمويل المعتمدة لصالح الدول الأعضاء الأقل نموا في عام 1435هـ، 2013-2014 (بملايين الدولارات)

م	البلد	عدد العمليات	(المبلغ (بملايين الدولارات
1	بنجلاديش	7	1,450.00
2	بوركينا فاسو	3	163.74
3	جامبيا	4	62.00
4	موريتانيا	1	65.00
5	النيجر	1	20.00
6	السنغال	1	30.00
7	توجو	2	40.00
8	جزر القمر	1	20.00
9	جيبوتي	1	30.00
10	فلسطين	1	1.00
إجمالي العمليات		**22**	**1,830.74**

ملحق رقم4
نبذة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تأسيسه

البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية دولية أُنشئت تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية البلدان الإسلامية الذي عُقد في ذي القعدة من عام 1393هـ (ديسمبر 1973م) بمدينة جدة. وعُقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975 م) وبدأ البنك الإسلامي للتنمية أنشطته رسمياً في 15 شوال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

الرؤية

يتطلّع "البنك الإسلاميّ للتنمية" إلى أن يكون، بحلول عام 1440هـ (2020م)، بنكاً إنمائيّاً عالميّ الطراز، إسلاميّ المبادئ؛ وأن يكون قد ساهم كثيراً في تغيير وجه التنمية البشريّة الشاملة في العالَم الإسلاميّ وساعد هذا العالَمَ على استعادة كرامته.

الرسالة

تتمثل في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، ولا سيما في المجالات ذات الأولويّة وهي: التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للشعوب.

العضوية

يضم البنك الإسلامي للتنمية حالياً 56 بلداً عضواً موزعاً بين مختلف مناطق العالم. والشرط الأساسي للانضمام إليه هو أن يكون البلد المرشح لذلك عضوا في منظمة التعاون الإسلامي OIC، وأن يسدد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك ويقبل ما قد يقرره مجلس المحافظين من شروط وأحكام.

رأس المال

في اجتماعهم السنوي الثامن وثلاثين، وافق مجلس أمناء البنك الإسلامي للتنمية على الزيادة العامة الخامسة لرأس المال، حيث وصل رأس المال المصرح به إلى 100 بليون دينار إسلامي، بينما زاد رأس المال المصدر بقيمة قدرها 50 بليون دينار إسلامي، كما قرر المجلس جمع رأس المال المطلوب دفعه (نقدا) وذلك طبقا للزيادة العامة الرابعة لرأس المال علما بأن رأس المال المكتتب حتى نهاية عام 1435هـ بلغ 49،86 بليون دينار إسلامي.

السنة المالية

السنة المالية للبنك الإسلامي للتنمية هي السنة الهجرية القمرية (هـ).

الوحدة المحاسبية

الوحدة المحاسبية للبنك الإسلامي للتنمية هي الدينار الإسلامي، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي.

اللغة

اللغة الرسمية للبنك الإسلامي للتنمية هي اللغة العربية، لكنه يستخدم بالإضافة لها اللغتان الإنجليزية والفرنسية كلغتي عمل.

المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية

يقع المقر الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية في جدة بالمملكة العربية السعودية، لكن البنك له أربعة مكاتب إقليمية في الرباط بالمغرب، وكولالمبور بماليزيا، وألماتي بكازاخستان، وداكار بالسنغال.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تتكون مجموعة البنك من خمس مؤسسات هي: البنك الإسلامي للتنمية IDB، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب IRTI، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC. www.isdb.org

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

تم تأسيسه عام 1401هـ (1981م) كذراع بحثية وتدريبية للبنك الإسلامي للتنمية. والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب كعضو داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تقع عليه مسؤولية تحويل المجموعة إلى منظمة قائمة على المعرفة ومن الطراز العالمي. وعليه تقع مسؤولية دعم التنمية وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية الشاملة والدينامية والتي تدعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الأعضاء. ويقوم المعهد بدراسات تطبيقية وأخرى تتعلق بالسياسات بالإضافة إلى بناء القدرات والخدمات الاستشارية في مجال الاقتصاديات الإسلامية والتمويل الإسلامي. ويهدف المعهد إلى أن يصبح مركزا عالميا للاقتصاديات الإسلامية والتمويل الإسلامي وذلك طبقا لرؤيته الجديدة. www.irti.org

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تم تأسيس المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات عام 1415هـ (1994) من قبل البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتكون مؤسسة مستقلة ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وتهدف هذه المؤسسة إلى (1) المساعدة على زيادة نطاق المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، و(2) تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأعضاء، و(3) توفير خدمات إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

وتحقق المؤسسة هذه الأهداف من خلال توفير أدوات مناسبة ومطابقة للشريعة الإسلامية لتقديم خدمات الائتمان والتأمين وإعادة التأمين. www.iciec.com

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

تم تأسيس المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عام 1420هـ (1999م) كمؤسسة مستقلة ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وقد بدأت المؤسسة عملها في السادس من ربيع ثاني عام 1421هـ (8 يوليو 2000). إن مهمة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي أن تلعب دورا تكميليا لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية الأعضاء من خلال توفير ونشر الخدمات المالية والتمويلية لمشاريع القطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والرخاء في الدول الأعضاء.

والأهداف الرئيسية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي: (1) دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال توفير التمويلات التي تهدف إلى تنمية القطاع الخاص بما يتماشى مع مبادئ الشريعة، و(2) توفير المشورة للحكومات والمنظمات الخاصة من أجل تشجيع تأسيس وتوسعة وتحديث القطاع الخاص. www.icd-idb.org

ملحق رقم5: الجوائز

جائزة أفضل مؤسسة للتمويل المهيكل في أفريقيا:

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

جائزة صفقة العام:

30 مليون دولار تمويل إسلامي للسلع لصالح شركة أقطان تشاليك، تركيا

جائزة أفضل صفقة لمؤسسة مالية تنموية لعام 2014:

30 مليون دولار كتمويل إسلامي للسلع لصالح شركة أقطان تشاليك، تركيا

جائزتا صفقتي العام:

أول خط تمويل إسلامي جماعي بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لتمويل الصادرات لصالح تيرك إكسيمبنك

خط تمويل الصادرات بـ45 مليون دولار أمريكي لصالح بنك أكتيف، تركيا

تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل

هاتـف: +966 12 646 8320
فاكس: +966 12 637 1064
ص.ب: 55335 جدة: 21534
المملكة العربية السعودية
www.itfc-idb.org